



جامعة باتنة-1-الحاج لخضر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



معوقات الإستثمار الأجنبي في الجزائر

مذكرة الماستر تخصص حقوق

فرع: قانون الأعمال

إشراف الدكتورة:

عزوز سارة

من إعداد الطالبتين:

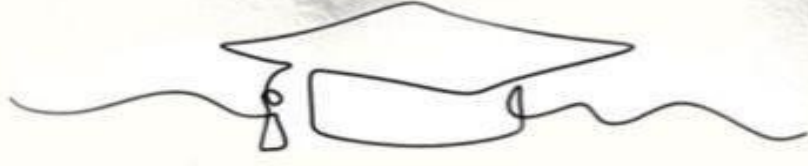
- زميط أشواق
- نايلي دينا فاطمة الزهراء

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعية	الصفة
سماح محمدي	أستاذ محاضر-أ	جامعة باتنة1	رئيسا
سارة عزوز	أستاذ محاضر-أ	جامعة باتنة1	مشرفا ومقررا
وليد لعماري	أستاذ محاضر-أ	جامعة باتنة1	مناقشا

السنة الجامعية: 2024 \ 2025





شكر وتقدير

بكل فخر وامتنان، نتوجه بخالص الشكر والتقدير لأستاذتنا المشرفة الدكتورة "عزوز سارة"، التي كان لإشرافها علينا وملاحظاتها البناءة وتوجيهاتها الأثر الكبير في إتمام هذا العمل، فجزاها الله عنا كل خير، وبارك الله في علمها ومجهودها. كما لا يفوتنا أن نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة لقراءة مذكرتنا وتزويدنا بملاحظاتهم المهمة.

كما نتقدم بخالص الشكر لكل من ساهم وساندنا لإتمام هذا العمل.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي يسر لي البدايات وأكمل لي النهايات وبلغني الغايات

ما انتهى درب ولا ختم جهد ولا تم سعي إلا بفضل الله

فالحمد لله عند البدء وعند الختام.

إلى من غرست في قلبي حب العلم والإصرار وإلى من كانت دعواتها رفيقة دربي، إلى أمي الغالية "سكينة"، أهديك هذا العمل تقديراً لدعواتك التي كانت سر نجاحي.

إلى أبي، وإن غيبه الموت عن عيني، إلا أن حضوره في قلبي لا يغيب، أهديك ثمرة جهدي وأسأل الله أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتك.

إلى إخوتي الأعمام الذين كانوا دوماً بجانبني، رفقتكم كانت ولا تزال مصدر قوة وإلهام لي، أهديك هذا الإنجاز عربون محبة وامتنان.

إلى كل أصدقائي وزملائي في الدراسة وإلى كل من كان عوناً لي وسنداً طوال مسيرتي الجامعية، شكراً جزيلاً لكم.

اللهم اشفعني بما علمتني

فالحمد لله على حسن التمام والختام.

أشواق



إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى أمي، قلبي وسندي في كل لحظة نبض، لولا دعمك ودعواتك في الخفاء ما وصلت إلى هذا الإنجاز، فداؤك وحنانك هما سر نجاحي
أهديك ثمرة جهدي وفخر تعبك.

إلى أبي وقوتي في الصبر والإصرار وسندي، شكرا لدعمك المستمر ووقوفك بجاني في كل خطوة

أهديك هذا النجاح امتدادا لعطائك وحبك الدائم.

إلى إخوتي وجودكم بجاني هو أجمل ما أملكه، أحبكم.

وإلى صديقاتي العزيزات: حسبية، سعيدة

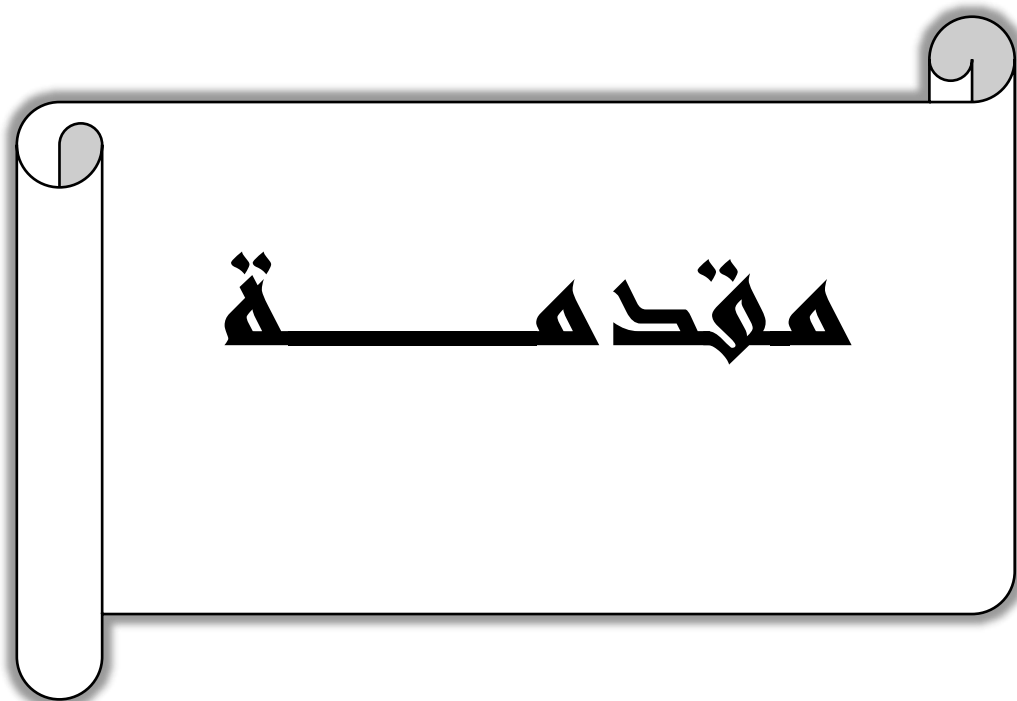
شكرا لكن على وقوفكن بجاني ودعمكن المتواصل طول مشواري الدراسي

لقد كنتن العون في التعب والسند في الطريق كان وجودكن يجعل الرحلة أسهل وأجمل، لكن كل الامتنان فبفضل دعمكن وتعاونكن اكتمل هذا العمل وحقق النجاح المنشود.

أهديكم جميعا هذه المذكرة، فنجاحها يحمل بصمتكم ومحبتكم.



دينا فاطمة الزهراء



لقد شكل انهيار أسعار المحروقات 1986 نقطة تحول في المسار الاقتصادي للجزائر، حيث كشف بوضوح عن هشاشة البنية الاقتصادية المعتمدة آنذاك على الربيع النفطي، وأظهر عن نقائص عميقة في النموذج التنموي الذي ارتكز لعقود على تدخل الدولة كفاعل رئيسي في النشاط الاقتصادي، فقد أدى الانخفاض الحاد والمفاجئ في العائدات النفطية التي كانت تمثل المورد الأساسي للعملة الصعبة إلى تقلص قدرة الدولة على تغطية حاجياتها من الواردات، واضطرارها إلى تقليص حجم الإنفاق الحكومي، خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات الكبرى والمشاريع الهيكلية، ونتيجة لذلك شهدت البلاد ارتفاعا ملحوظا في معدلات البطالة، وركودا اقتصاديا مستمرا، صاحبه تراجع حاد في وتيرة النمو، ما ولد ضغطا اجتماعيا أظهر محدودية النموذج الاقتصادي القائم آنذاك، في ظل هذه الأزمة أدركت الدولة ضرورة إعادة النظر في السياسات الاقتصادية السائدة والانفتاح على خيارات جديدة تسمح بتنوع مصادر الدخل الوطني وتعزيز المبادرة الحرة، فكان من الطبيعي أن تتوجه نحو إصلاحات هيكلية تهدف إلى إرساء مصداقية أكبر لبرامج التنمية من خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق، والعمل على تشجيعه الاستثمار، لاسيما الاستثمار الأجنبي باعتباره أحد أبرز الآليات الكفيلة بتحقيق الانتعاش الاقتصادي وتدارك النقص في الموارد الحالية للدولة.

وبما أن القاعدة القانونية تعد انعكاسا للوضع الاقتصادي والاجتماعي السائد في أي دولة، فقد بدأ الإطار القانوني المنظم للاستثمار في الجزائر يعرف تحولات جوهرية تتماشى مع التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي والتخلص من القيود البيروقراطية التي كانت تعيق المبادرة الحرة، وتجسد هذا التوجه من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية الهادفة إلى تنظيم مجال الاستثمار وتحفيز رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية من خلال توفير ضمانات قانونية وامتيازات جبائية ومالية وتبسيط الإجراءات الإدارية آخرها القانون 18/22 المتعلق بالاستثمار¹، حيث جاء بمبادئ و ضمانات جديدة لتعزيز المناخ الاستثماري المستقر والملائم للاستثمارات وخاصة الأجنبية منها.

¹ - القانون 22_18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار، جريدة رسمية عدد 50، الصادرة في 28 يوليو 2022.

وتسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى الدفع بعجلة اقتصادها نحو تحقيق الأهداف التنموية بمختلف القطاعات وذلك عن طريق اعتمادها على مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج من بينها استقطاب الاستثمار الأجنبي والذي يعد من العوامل الأساسية المحفزة على التنمية الاقتصادية.

ورغم كل ما قام به المشرع الجزائري من إصدار قوانين وإلغاءها واستحداث قوانين جديدة ومراسيم تنظيمية متعلقة بالاستثمار وذلك بهدف تطوير مناخ الاستثمار الجزائري من خلال المزايا والضمانات التي كرسها في القوانين وخاصة في القانون الجديد 18/22، إلا أنه لم يحقق الهدف الذي يسعى له فقد عرفت الجزائر تدفقا ضعيفا للاستثمارات الأجنبية مقارنة بباقي الدول، وذلك يرجع لعدة عوامل وصعوبات يواجهها هذا الأخير عند دخوله للجزائر، حيث تقف العديد من العوائق والقيود في وجه المستثمر تحول دون قيام المشاريع لاستثمارية أو دون استمراريته ونجاحها.

ولكي نحدد موضوع دراستنا سنقوم بتناول الاستثمار الأجنبي المباشر كونه أسهل الاستثمارات على الدول النامية بما فيهم الجزائر ولحاجتها الماسة إلى هذا النوع لإدخال رؤوس الأموال الأجنبية، ولكون المعوقات والعراقيل التي تواجهه كثيرة ومتعددة نكتفي بذكر أهمها وأكثرها تأثيرا على مناخ الاستثمار، سنقوم بتوضيح أهم المعوقات القانونية والإدارية وتأثيرها على المستثمرين الأجانب، كما سنقوم بالتفصيل في العراقيل الاقتصادية والمالية التي قد تواجهه أثناء القيام بمشروعه الاستثماري.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع الذي سيم دراسته من خلال بحثنا هذا في:

- إبراز أهم الصعوبات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- معرفة تأثير هذه المشاكل على جاذبية السوق الجزائرية مقارنة بالدول الأخرى وخاصة مع نظيرتها من الدول النامية.

- تقديم حلول وتوصيات لتحسين بيئة الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية

- الاهتمام الشخصي والميول لدراسة الاستثمار والتعمق فيه.
- ارتباط الموضوع بتخصص الأعمال وخاصة قانون الاستثمار.
- رغبتنا في التعرف على التحديات التي يواجهها المستثمرون الأجانب عند دخول السوق الجزائرية.
- طموحنا للإسهام في اقتراح حلول واقعية تهدف إلى تطوير مناخ الاستثمار من خلال دراسة العراقيل والتحديات التي تواجهه.

الأسباب الموضوعية:

- يعتبر هذا الموضوع من أهم المواضيع التي يجب أن تتم معالجتها وإيجاد حلول لها، لما لها من أهمية كبيرة وخاصة مع اتجاه الجزائر نحو تشجيع الاستثمارات الأجنبية، فيجب الإحاطة بكل المعوقات والعراقيل التي قد تواجه المستثمر الأجنبي لتفاديها وإصلاحها.

أهداف الدراسة:

- معرفة كيف يؤثر عدم الاستقرار التشريعي في جاذبية السوق الجزائرية للاستثمار.
- إبراز التحديات الإدارية وخاصة مشاكل الفساد والبيروقراطية التي تعاني منها الجزائر.
- التطرق إلى المشاكل المالية في الجزائر وخاصة فيما يتعلق بمشاكل التمويل وتحويل العائدات المالية إلى الخارج.
- تحديد المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر فيما يخص بالبنية التحتية الضعيفة والسياسات الاقتصادية المنتهجة من طرفه.

إشكالية الموضوع:

من أجل دراسة موضوع الاستثمار الأجنبي في الجزائر سنقوم بطرح الإشكالية التالية:

✓ **فيما تكمن أبرز المعوقات التي تواجه جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر؟**

وفي إطار الإجابة عن هذه الإشكالية يمكن أن نطرح التساؤلات التالية:

✓ ما هي أهم المعوقات القانونية التي يواجهها المستثمر الأجنبي؟

✓ فيما تتمثل الصعوبات الإدارية التي تحول دون إنجاز المستثمر لمشروعه؟

- ✓ كيف تساهم العراقيل الاقتصادية في نفور المستثمر الأجنبي؟
- ✓ ما هي أبرز المشاكل المالية التي تواجه المستثمر الأجنبي في الجزائر؟

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة لهذا الموضوع سنقوم باتباع المنهج التحليلي من خلال دراسة النصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار وتحليلها، والمنهج الوصفي وذلك من خلال وضع تعاريف ووصف لإبراز المعوقات التي تواجه المستثمر الأجنبي،

خطة الدراسة:

لدراسة موضوع معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر قسمنا دراستنا إلى فصلين تطرقنا في الفصل الأول (المعوقات القانونية والإدارية للاستثمار الأجنبي في الجزائر) حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى (المعوقات القانونية) والمبحث الثاني إلى (المعوقات الإدارية)، أما بالنسبة للفصل الثاني (المعوقات الاقتصادية والمالية للاستثمار الأجنبي في الجزائر) تناولنا في المبحث الأول: (المعوقات الاقتصادية) أما في المبحث الثاني (المعوقات المالية).

الفصل الأول:

المعوقات القانونية والإدارية

للاستثمار الأجنبي في الجزائر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم السبل لتحقيق تنمية اقتصادية بعيدا عن الاقتصاد الريعي والذي يركز أساسا على البترول، وقد اتجهت الجزائر في الفترة الأخيرة إلى فتح آفاق للاستثمار الأجنبي في شتى المجالات وذلك لغرض تحفيز النمو الاقتصادي للدولة وكذا خلق مناصب شغل كثيرة ونقل تكنولوجيا ومعارف جديدة من المستثمرين الأجانب إلى الجزائر، وتعتبر هذه من أهم أهداف الاستثمار، وسعيا لتحقيق هذه الأهداف قام المشرع بالعديد من التعديلات في القوانين الداخلية الخاصة بالاستثمار والقوانين ذات الصلة.

كل هذا بغرض توفير بيئة ومناخ مناسب للاستثمارات الأجنبية، ورغم كل هذه الجهود التي بذلتها الجزائر لتحقيق هدفها وجذب المستثمر الأجنبي إلا أنه هناك بعض الحواجز والعوائق التي تحول بين ما تسعى له الدولة وبين المستثمرين الأجانب، وسواء كانت هذه العوائق قانونية تخص التشريع بحد ذاته أو عوائق إدارية متعلقة بالجانب الإداري من تعقيد للإجراءات أو فساد وغيرها.

من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى أهم المعوقات القانونية والإدارية التي تعترض سبيل الاستثمار الأجنبي، حيث سنخصص المبحث الأول لدراسة المعوقات القانونية والمبحث الثاني المعوقات الإدارية.

المبحث الأول: المعوقات القانونية

يواجه المستثمر الأجنبي في الجزائر العديد من العراقيل والصعوبات والتي قد تحول بينه وبين إنجازته لاستثماره، وسنعرض في هذا المبحث بعض المعوقات القانونية التي قد تواجه المستثمر الأجنبي المتمثلة في قيود التشريع الاستثماري وتأثيره على المستثمرين الأجانب في المطالب الأول وعائق نزع الملكية في المطالب الثاني.

المطلب الأول: قيود التشريع الاستثماري وتأثيره على المستثمرين الأجانب

أقر المشرع الجزائري العديد من القوانين والإجراءات والتي من شأنها أن تجذب وتحفز البيئة الاقتصادية للمستثمر الأجنبي، إلا أن هناك بعض القيود القانونية والإجرائية يمكن أنها تعرقل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

وعليه سنتناول في هذا المطلب أهم هذه القيود وكيف أنها تؤثر على بيئة الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

الفرع الأول: قاعدة الشراكة (49/51%) وتأثيرها على جاذبية الاستثمار

تم فرض هذه القاعدة منذ عام 2009 في قانون المالية التكميلي¹، حيث أن المشرع ألزم المستثمرين الأجانب الراغبين في الاستثمار بالجزائر إقامة شراكة مع مستثمرين أجانب عموميين أو خواص وذلك بفرض نسبة 51% على الأقل لصالح المستثمر الوطني 49% بالنسبة للمستثمر الأجنبي وهذا تطبيقاً لقاعدة الشراكة الدنيا²، غير أنه بصور قانون المالية ل 2020³ تم إلغاء هذه القاعدة وتقرر الإبقاء عليها في القطاعات الاستراتيجية فقط. وعليه سنحاول من هذا الموضوع من الدراسة تعريف قاعدة الشراكة أولاً، ثم مراحل تكريسها ثانياً، وأخيراً أثر تطبيق قاعدة الشراكة على الاستثمار في الجزائر.

¹ الأمر رقم 01/09 المؤرخ في 22 يوليو 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، جريدة رسمية عدد 44، الصادر في 26 جويلية 2009.

² أسماء سي علي وآخرون، "القاعدة الاستثمارية 51/49 ودورها في تعطيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2000/2019)"، مجلة الباحث، مجلد 2، العدد 1، 2021، ص 207.

³ القانون رقم 19_14 مؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية عدد 81، الصادرة في 30 ديسمبر 2019.

أولاً: تعريف قاعدة الشراكة:

تقتضي منا الدراسة بيان التعريف القانوني لقاعدة الشراكة، ثم بيان التعريف الفقهي على النحو الآتي.

1. التعريف القانوني لقاعدة الشراكة:

نشير بداية إلى أن المشرع الجزائري لم يتطرق إلى تعريف قاعدة الشراكة الدنيا، وإنما نص على مصطلح الشراكة فقط، وهذا ما وضحته المادة 58 من قانون المالية التكميلي ل 2009.¹ فالمشرع الجزائري جعل من القاعدة 49/51% شكلاً إجبارياً للاستثمار الذي يتم بين مستثمر وطني ومستثمر أجنبي، حيث تقوم على مساهمة مالية ويجب أن تكون الأغلبية لفائدة المستثمر الوطني بنسبة 51% والمستثمر الأجنبي بنسبة 49%².

2. التعريف الفقهي لقاعدة الشراكة:

عرف الفقه قاعدة الشراكة على أنها: "إحدى الآليات الفعالة التي يتحقق بها الاستثمار، ويمكن أن نميز بهذا المفهوم نوعين من الشراكة: الأولى قد تكون على المستوى الكلي حيث تكون بالتعاون بين دولتين أو أكثر، وذلك بهدف ضمان المصالح الاقتصادية المشتركة لهم مثل الاتفاقيات التي تبرمها الدول فيما بينها لتعزيز الاستثمار الأجنبي.

أما النوع الثاني فيكون على مستوى جزئي والذي يتم بين مستثمر وطني ومستثمر أجنبي وهو النموذج الذي تنطبق عليه قاعدة الشراكة (49/51%)³.

كما عرفت أيضاً على أنها: "عقد بين شركتين أو أكثر قائم على التعاون للقيام بنشاط إنتاجي أو خدماتي أو تجاري، حيث لا يقتصر هذا التعاون على مساهمة كل منها في رأس المال المشروع، بل يمتد أيضاً إلى المساهمة الفنية بعملية الإنتاج، واستخدام براءات الاختراع والمعرفة الفنية، وكذا المساهمة في كل عمليات الإنتاج والتسويق بهدف تقاسم الطرفين للأرباح طبقاً لمدى مساهمة كل منها المالية والفنية."⁴

¹ أنظر المادة 58 من الأمر رقم 01/09 المتضمن قانون المالية التكميلي ل 2009.

² حميد سلطاني، "الاستثمار الأجنبي في الجزائر من قاعدة الشراكة 49/51 إلى القطاعات الاستراتيجية"، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، المجلد 12، العدد 2، 2020، ص 241

³ إلهام بوحلايس، "قاعدة الشراكة الدنيا (49/51%) في مجال الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، المجلد 30، العدد 03، 2019، ص 137-138.

⁴ حميد سلطاني، المرجع السابق، ص 241

إذا يمكن القول أن قاعدة الشراكة عبارة عن تعاون بين مستثمر وطني ومستثمر أجنبي للقيام بنشاط استثماري معين، حيث تكون نسبة مشاركة المستثمر الوطني بنسبة 51% والمستثمر الأجنبي بنسبة 49%.

ثانيا: مراحل تكريس قاعدة الشراكة

تبنى المشرع قاعدة الشراكة الدنيا في قانون المالية التكميلي ل 2009، وذلك بعبارة صريحة وردت في المادة 58 والتي تنص على: "لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي. ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء".

يفهم من نص هذه المادة أن المشرع فرض هذه القاعدة على جميع الاستثمارات الأجنبية دون استثناء، وقد قام المشرع بتعديل الأمر 01/03 (الملغى)¹ وذلك بإضافة القاعدة 49/51% في المادة الرابعة منه.

وبصدور قانون المالية ل 2016² نلاحظ أن المشرع لم يتطرق إلى القاعدة رغم أنه كرس توجهها واضحا نحو إلغائها بموجب القانون أنه 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار³، يدل هذا التعديل على تردد المشرع في تطبيق هذه القاعدة وخاصة في ظل تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر بعد تطبيقها⁴. غير أنه بإصدار المشرع قانون المالية ل 2020 نلاحظ أن المشرع أخذ خطوة نحو إلغاء هذه القاعدة بصفة نهائية في كافة القطاعات غير الاستراتيجية، وهذا ما يتجلى بصفة واضحة في المادة 109 منه⁵ والتي تم إلغاؤها بموجب القانون 07/20 المؤرخ في 4 جوان 2020 المتضمن قانون المالية التكميلي ل 2020.

¹. الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الإستثمار، ج ر عدد 47، المؤرخة في 22 أوت 2001.

². القانون رقم 18/15 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 يتضمن قانون المالية لسنة 2016، ج ر عدد 72، المؤرخة في 31 ديسمبر 2015.

³. القانون رقم 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار الملغى، ج ر عدد 46، المؤرخة في 3 أوت 2016.

⁴. فاتح خلاف، "إلغاء قاعدة الشراكة الدنيا (49/51%) في مجال الاستثمارات الأجنبية وفقا للقانون الجزائري"، مجلة إليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 92.

⁵. المادة 109 من القانون 14/19 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية ل 2020 والتي تنص على: "... ترتبط ممارسة أنشطة إنتاج السلع والخدمات التي تكتسي طابعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني، بتأسيس شركة خاضعة للقانون الجزائري يحوز المساهم الوطني المقيم نسبة 51% على الأقل من رأسمالها.....".

أما فيما يخص القانون 18/22 المتعلق بالاستثمار فلم يتضمن قاعدة الشراكة الدنيا في مواده، واكتفى فقط بالإشارة إليها في قوانين المالية. وتطبيقا لنص المادة 109 من قانون المالية التكميلي ل 2020 صدر المرسوم التنفيذي 145/21 والذي يحدد قائمة النشاطات التي تكتسي طابعا استراتيجيا والمتمثلة في: قطاعات الطاقة، والمناجم، والصناعات الصيدلانية والنقل وكذا الصناعات العسكرية.¹

ثالثا- أثر تطبيق قاعدة الشراكة على الاستثمار في الجزائر

انتقدت هذه القاعدة من طرف العديد من المستثمرين الأجانب، حيث تعتبر قاعدة الشراكة الدنيا (49/51%) من العوائق التي تحول بين جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر. وفي دراسة قام بها الباحث Doing Business في مدى قدرت الدول على جذب الاستثمار، جاء تصنيف الجزائر ل 2015 في المرتبة 157 من بين 190 دولة، وذلك حسب مؤشر مناخ الأعمال الذي تم وضعه من قبل البنك العالمي.²

ولذلك فإنه يرتبط جاذبية أي استثمار أجنبي بمدى توفير الدولة المستضيفة لضمانات وحواجز تمكنه من ممارسة استثماره بأريحية وبدون أي مخاوف من ضياع أو فشل مشروع، وهذا مالا تضمنه قاعدة الشراكة الدنيا حيث أن تطبيقها يشكل عائقا أمام المستثمر الأجنبي في الدخول إلى استثماره في الجزائر.

الفرع الثاني: عدم استقرار القوانين وغموضها

إن الاستقرار القانوني من أهم مقومات الأمن القانوني، الذي يسعى إليه المستثمر الأجنبي قبل استثمار رؤوس أمواله، في دولة مضيضة، تضمن له حرياته واستقرار حقوقه وحماية ذمته المالية وتحقق توقعاته، من خلال تحسين مناخ الاستثمار فيها وبالتالي استقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب المطمئنين على أموالهم ومصالحهم فتتدفق الاستثمارات الأجنبية إليها محققة التنمية الاقتصادية المستهدفة.

أما الجزائر، يشهد قانون الاستثمار في ظل تدخلها في تعديل وتغيير النظم القانونية التي تحكم الاستثمار إلى يومنا هذا كثرة التعديلات، وذلك استجابة لاعتبارات سياسية واقتصادية

¹. المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 145/21 المؤرخ 17 أبريل 2021 الذي يحدد قائمة النشاطات التي تكتسي طابعا

استراتيجيا، العدد30، الصادرة 22 أبريل 2021.

². حميد سلطاني، المرجع السابق، ص245.

ظرفية تتماشى مع التغييرات الاقتصادية والتوجهات السياسية، أي كلما تغير النظام، تغيرت معه القوانين وفقا للاستراتيجيات السياسية والاقتصادية الجديدة المتبناة، فيؤدي إلى ظهور نصوص قانونية ظرفية ومتعارضة أحيانا وتعديلات متتالية، ناهيك عن عدم وضوح السياسة الاستثمارية المنتهجة بالنسبة للمستثمر الأجنبي في الجزائر، مما يولد عدم الاستقرار القانوني؛ أي ما يعرف بـ "التضخم التشريعي"، والذي ينفرد المستثمر الأجنبي لانعدام المناخ والبيئة الاستثمارية الملائمة والمستقطبة للرأس المال الأجنبي¹.

ونوه أن المشرع الجزائري بإصدار 18/22 إلغاء جميع القوانين المتعلقة بالاستثمار وكذا النصوص التنظيمية السابقة، بالإضافة إلى أن قانون الاستثمار يحتاج إلى مدة من أجل إدخاله حيز التنفيذ.²

ونشير إلى أن تعدد المصادر القانونية التي يخضع لها النشاط الاقتصادي بصفة عامة والتي تستوجب المتابعة الدائمة والمستمرة لها من طرف المعنيين بها أحد العوامل التي تساهم في تنفير المستثمرين خصوصا الأجانب منهم. فهناك قانون تطوير الاستثمار وقانون الضرائب وقانون الجمارك... إلخ، وكل هذه القوانين قابلة للتعديل الدوري بمناسبة إصدار قوانين المالية السنوية أو التكميلية.

ورغم أن المشرع أقر بمبدأ مبدأ الثبات التشريعي إلا أن تطبيقه وأثره يكون نسبي، حيث أن للدولة السلطة التقديرية في تغيير تشريعاتها فيما يتناسب مع سياستها.³ وهذا ما يجعل المستثمر يبحث عن الأمان والاستقرار في بلدان أخرى، ناهيك عن غموض بعض القوانين والنصوص القانونية والتي تحتاج إلى تفسير وتحليل، فالمستثمر لا يملك الوقت لتفسير القوانين، بل يجعل كل جهده وماله في سبيل إنجاح مشروعه وكسب أكبر قدر من

¹. سامية كسال. "التضخم التشريعي عائق أمام الاستثمار الأجنبي (مستجدات القانون رقم 09/16 لمواجهة هذا العائق)"،

مجلة صوت القانون، المجلد الخامس، العدد 02، جامعة مولود العماري، تيزي وزو، 2018، ص440.

². بسمة بوشطولة، نظام الاستثمارات بين الضمانات القانونية والمعوقات التطبيقية. في التشريع الجزائري، أطروحة الدكتوراه علوم في القانون تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة1، 2023، ص ص 254، 253.

³. كمال درير، "صعوبات الاستثمار في الجزائر"، مخبر الدراسات القانونية والسياسية. المجلد 06. العدد 02. 2021، ص 356.

الأرباح، فكل هذا الغموض والتشعب في القوانين المتعلقة بالاستثمار تجعل المستثمر يفكر مليا ويتردد عند اللجوء إلى الجزائر للاستثمار فيها.

الفرع الثالث: مشاكل حماية الملكية الفكرية

تعتبر أحد أهم أهداف الاستثمار الأجنبي هو نقل المعارف والتكنولوجيا الحديثة إلى الدولة المستضيفة، ومن بين وسائل نقل هذه المعارف والتكنولوجيا الملكية الفكرية، وتعرف بأنها تشمل كل ما يتعلق بالإنتاج الذهني والفكري، كبراءات الاختراع والعلامات التجارية، الرسوم والدوائر الصناعية، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وغيرها، ولكي يقوم المستثمر الأجنبي بنقل المعارف إلى الجزائر لا بد من توفير حماية لحقوقه.¹

وقد سعى المشرع بموجب المادة التاسعة من القانون 18/22 السالف الذكر على توفير حماية لحقوق الملكية الفكرية، حيث أقر بأن الدولة تضمن حماية حقوق الملكية الفكرية، رغم هذا إلا أن المستثمر الأجنبي لا يزال متخوف من بدأ استثماره ونقل حقوق الملكية الفكرية إلى الجزائر لأسباب أهمها:

✓ أولاً: عدم انضمام الجزائر إلى اتفاقية تريبس.

✓ ثانياً: انتشار خطر التقليد والتزوير.

أولاً: عدم انضمام الجزائر إلى اتفاقية تريبس:

إن عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة انعكس سلبا على قدرتها المنافسة، لا سيما في ظل انفتاح الأسواق العالمية واستفادة الدول الأعضاء في المنظمة من تسهيلات وحماية أفضل، حيث أن أغلب الدول التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية كلها منظمة لها.² وتعتبر اتفاقية تريبس من أهم الاتفاقيات التي تسعى إلى حماية الملكية الفكرية من الجانب التجاري، حيث أنها نصت على بنود صارمة تعكس أهمية هذه الابتكارات (من براءات وعلامات وتسميات منشأ وغيرها....)، كما أوجبت الاتفاقية كل الدول التي صادقت عليها على الالتزام بما ورد فيها، وباعتبار أن الجزائر ليست عضو فهي غير ملزمة بتنفيذ أحكامها، وهذا ما يجعل المستثمر الأجنبي لا يُقدم على الاستثمار في الجزائر، ورغم أن هناك تشريع خاص

¹. بسمة بويشطولة، المرجع السابق، ص 272.

². كمال دريد، صعوبات الاستثمار في الجزائر، المرجع السابق، ص 358.

بالملكية الصناعية إلا أنه لا يجده كافيا لحماية حقوقه على عكس الاتفاقية التي تضمن له حقوقه كاملة بدون أي خوف من تحيز أو عدم تطبيق القانون. والجدير بالملاحظة أن تأخر الجزائر عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاتفاق المتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية على وجه الخصوص من الأسباب التي جعلت المستثمرين الأجانب والمهتمين بحماية حقوقهم على الإقليم الجزائري بانتقاد النظام القانوني الخاص بحماية هذه الحقوق، ويعتبرون هذا النظام القانوني غير محفز لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.¹

✓ ثانيا: انتشار خطر التقليد والتزوير في الجزائر

أصبحت ظاهرة تقليد وتزوير المنتجات الخاصة بالملكية الصناعية منتشرة كثيرا في الآونة الأخيرة في البلدان النامية وخاصة في الجزائر²، والسبب من وراء ذلك عائد إلى عدم تطبيق القوانين الخاصة بحماية الملكية الصناعية على أرض الواقع ونقص الوعي لدى المجتمع الذي يقتني منتجات مقلدة بسبب عدم ارتفاع أسعارها كالمنتجات الأصلية، وتعد حقوق الملكية الصناعية من أكثر الحقوق استهدافا من قبل المزييفين وخاصة فيما يتعلق بالعلامات التجارية والدوائر المتكاملة والتصاميم والرسوم والنماذج الصناعية، والتي تنعكس بالسلب على أصحاب حقوق الملكية الصناعية وتؤثر هذه الظاهرة على الاقتصاد من خلال تراجع الاستثمارات سواء كانت وطنية أو أجنبية، وبذلك تسعى هذه الأخيرة إلى نقل واستثمار مشاريعها في بلدان أخرى توفر حماية أكبر لحقوقها.³ إذ أن المستثمرين والأجنبي خاصة يبحث عن بيئة ومناخ مناسبين لاستثماره وهذا مالا يجده في البلدان التي يكثر فيها التقليد بما فيها الجزائر.

يمكن القول إن ضعف حماية الملكية الفكرية والصناعية تعد من أحد المشاكل التي تواجه المستثمر الأجنبي وخاصة في الجزائر نظرا لأنها ليست منظمة لاتفاقية تريبس التي تضمن لهم أقصى حماية لحقوقهم، ومع انتشار التقليد والتزوير يجعل المستثمر الأجنبي ينفرد ويتراجع

¹ . حسين نواره، الحماية القانونية لملكية المستثمر الأجنبي في الجزائر، رسالة الدكتوراه في العلوم تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ص 359.

² . عائشة موزاوي، عبد القادر موزاوي، "تأثير حماية حقوق الملكية الصناعية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي آفلو، المجلد2، العدد 1، 2020، ص556.

³ . المرجع نفسه، ص 558.557.

على انجاز مشروعه في ظل هذه الأوضاع التي لا تكون حافزا له ويلجئ إلى بلدان أخرى أكثر أمانا تحفظ له حقوقه.

المطلب الثاني: عائق نزع الملكية

تعتبر نزع الملكية من أهم العوائق التي تواجه المستثمر الأجنبي حيث أن هذا الإجراء يهدف إلى تحويل الملكية الخاصة بالمستثمر إلى الملكية الخاصة بالدولة وذلك من أجل المصلحة العامة ومقابل تعويض عادل ومنصف، ويتم هذا الإجراء سواء بالنسبة للمستثمر الوطني أو الأجنبي وهذا تطبيقا لمبدأ المساواة الذي أقره المشرع دستوريا وكذا بموجب قانون الإستثمار¹.

الفرع الأول: صور نزع الملكية

تعدد صور نزع الملكية وسنقوم بتوضيحها على النحو الآتي.

أولا: نزع الملكية العقارية

يقصد بنزع الملكية العقارية حرمان مالك العقار من عقاره جبرا وذلك لصالح المنفعة العامة مقابل تعويض، ويتم نزع الملكية بموجب قرار انفرادي تتوقف صحته على توفر المصلحة العامة².

ويعتبر هذا الإجراء إجراء تعسفيا من طرف السلطة العامة للدولة المستضيفة للاستثمار الأجنبي، حيث تقوم على نزع الملكية واسترجاعها من المستثمر، ويحق للمستثمر المطالبة بالتعويض لا المطالبة بإلغاء القرار الذي تمت مصادرة الملكية به لأن هذا يدخل ضمن مظاهر سيادة الدولة³.

¹ المادة الثالثة من القانون 18/22 والمادة 37 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020،

المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية العدد 82، المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.

² ليلى الليحاني، قانون الاستثمار واتفاقيات الشراكة، بيت الأفكار، الجزائر، ط1، 2024، ص 50.

³ حسين نواره، المرجع السابق، ص 19.

وتجدر الإشارة إلى أن مسالة نزع الملكية كفلها التعديل الدستوري ل 2020 بموجب نص المادة 60، كما نص عليها أيضا بموجب القانون 91/ 11 القانون المتضمن بنزع الملكية للمنفعة العامة المعدل والمتمم¹.

ثانيا: التأميم

يقصد بإجراء التأميم تحويل المشروع الخاص بالمستثمر سواء كان وطني أو أجنبي إلى مشروع تديره المؤسسات العمومية أو في شكل شركة تملك الدولة أغلب أو جميع أسهمها². ويعتبر هذا الاجراء من أخطر الإجراءات السياسية التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي في الدول المضيفة لاستثماره، كما أنه يتم بموجب قرارات قانونية مدروسة مسبقا تمس بحق المستثمر الأجنبي في ملكيته بحرمانه منها، ويشترط فيه دفع تعويض على أساس أنه وسيلة فعالة لدرأ الضرر وإضفاء المشروعية على إجراءاته وصحتها³. كما أن التأميم يرد على المشروع كله، بينما إجراء نزع الملكية يرد على العقار والحقوق العينية للعقار، فإذا كان محل نزع الملكية مصنع فإن الإجراء يقع على العقار فقط ولا يشمل الآلات عكس التأميم⁴.

ثالثا: التسخير

يعتبر التسخير إجراء يرتبط بالظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، حيث أن السلطة الإدارية المختصة تملك في إطار ممارساتها في سلطة التسخير إمكانية الاستيلاء على المنقولات والعقارات، وتتجلى صورته في مجال حماية الصحة العامة، ويجدر بالذكر أن هذا الإجراء يكون مؤقت تحقيقا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل⁵.

¹ القانون رقم 91/11 المؤرخ في 27 أبريل 1991، يحدد القواعد العامة المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، ج ر عدد 21، الصادرة بتاريخ 08 ماي 1991.

² ليلي الليحاني، المرجع نفسه، ص 50.

³ حسين نواره، المرجع السابق، ص 40.

⁴ محمد عبد اللطيف، نزع الملكية للمنفعة العامة، دراسة تأصيلية مقارنة، دار النهضة العربية، مصر، 1988، ص 7.

⁵ عثمان بوشكيوة، "إجراء التسخير الإداري للوقاية من جائحة كورونا كوفيد 19 في التشريع الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، المجلد 10، العدد 01، 2023، ص 770.

ويمكن القول أيضا أنه إجراء مؤقت تتخذه السلطة العامة المختصة وتحصل على حق الانتفاع ببعض الأموال الخاصة وذلك لتحقيق المصلحة العامة مقابل تعويض لاحق¹.
والجدير بالذكر أن المشرع تطرق إلى هذا الإجراء بموجب المادة 10 من القانون 18/22
إذا استعمل مصطلح التسخير بدل الاستيلاء أو المصادرة².

رابعاً: المصادرة

المصادرة هي إجراء مشروع ذات طابع جزائي على خلاف إجراء نزع الملكية والتأميم والذي يكون في الغالب من أجل المنفعة العامة ومقابل تعويض عادل ومنصف، فإن المصادرة تتم بموجب تحويل جزء أو كل أملاك أحد الخواص (سواء كان مستثمر وطني أو أجنبي) إلى الدولة على أساس عقوبة تكميلية وذلك بدون دفع تعويض للشخص الذي تمت مصادرة أملاكه³.

هذا، وتعتبر المصادرة عقوبة تكميلية للعقوبة الأصلية لا توقع بمفردها، ولا يمكن اعتبارها نظاماً قائماً بذاته فهي تطبق إذا صدر بها حكم قضائي فتنقل الأملاك التي تمت مصادرتها إلى خزينة الدولة⁴.

وتجدر الإشارة إلى أن إجراء المصادرة من أخطر الإجراءات كون الدولة غير ملزمة بالتعويض، إلا أنها مجبرة على تبرير هذا الإجراء واحترام الشروط القانونية المعمول بها في هذا المجال تحت سلطة ورقابة الهيئات القضائية، مما أدى إلى اعتبار البعض بسبب هذه الشروط التأميمات التي قامت بها بعض البلدان النامية عبارة عن مصادرة⁵.

خامساً: الاستيلاء الجبري وفرض الحراسة

¹ .نادية والي، النظام القانوني الجزائري للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، أطروحة الدكتوراه في

العلوم تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ص 168.

² .ريمة بن عميروش، تجربة الجزائر في مجال الاستثمار بين التقييد والتحفيز، أطروحة الدكتوراه تخصص قانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2023، ص 25.24.

³ .ليلي اللبحاني، المرجع السابق، ص 51.

⁴ . عبد الحميد الشواربي، أسامة عثمان، منازعات الأوقاف والاحكام والنظام القانوني لأملاك الدولة الخاصة ونزع الملكية في ضوء الفقه والقضاء والتشريع، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط3، 1997، ص 205.

⁵ - محند وعلى عيبوط، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هوم، الجزائر، 2014، ط2، ص277.

عرف جانب من الفقه الاستيلاء على أنه: "إجراء مؤقت تتخذه السلطة العامة المختصة في الدولة وتحصل على حق استغلال والانتفاع ببعض الأموال الخاصة، وذلك بهدف يتعلق بالمصلحة العامة وذلك مقابل تعويض لاحق"¹. وقد نصت المادة 680 من القانون المدني على إجراء الاستيلاء².

وعليه، فالاستيلاء هو إجراء مؤقت تقوم به الجهة المختصة بموجب قرار إداري يهدف إلى الانتفاع بالأموال التي تم الاستيلاء عليها وذلك دون انتقال الملكية للدولة، وتبقى الملكية في ذمة المستثمر الأجنبي حتى تنتهي المدة المتفق عليها وذلك مقابل الحصول على التعويض العادل والمناسب ليرجع في الأخير للمستثمر بمجرد انتهاء المدة المحددة، ويشمل هذا الإجراء الأموال العقارية والمنقولات عكس نزع الملكية الذي يقع على الأموال العقارية وبصفة دائمة³. أما الحراسة فهي إجراء أخطر من الاستيلاء حيث تلجأ إليه الإدارة في حالات معينة حددها القانون وهي ذات طابع سياسي غير تجاري يتم اللجوء إليها من طرف الدولة المستضيفة للاستثمار لدواعي حفظ الأمن⁴.

ويقصد بالحراسة هنا نزع الشيء من يد مالكة أو حائزه ووضعه في حيازة الغير لإدارته لمصلحة من يحدده من فرضها⁵. وقد قام المشرع بتنظيم الحراسة بموجب القانون المدني في المواد من 602 الى 611.

الفرع الثاني: القيود الواردة على نزع الملكية

يرد على حق الدولة في نزع الملكية الخاصة بالمستثمر سواء كان أجنبي أو وطني بعض القيود التي يجب عليها احترامها، وإلا اعتبر إجراءها تعسفا وإجحافا في حق المستثمرين. وعليه سنقوم ببيان أهم هذه القيود على النحو الآتي.

أولاً: وجود منفعة عمومية

¹. ليلي اللبحاني، المرجع السابق، ص 52.

². نصت المادة 680 من الأمر 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتعلق بالقانون المدني المعدل والمتمم، ج ر عدد 78 الصادرة في 30 سبتمبر 1975 على أنه: "يتم الاستيلاء بصفة فردية أو جماعية ويكون كتابيا....".

³. عيبوط محند وعلي، المرجع السابق، ص 278.

⁴. نواره حسين، المرجع السابق، ص 56.

⁵. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، مجلد 01، ج 07، 1994 بيروت، ص 781.

أقرت معظم القوانين والتشريعات الوطنية والدولية على أن المنفعة العامة شرط ضروري قد يرد على حق الدولة في نزع الملكية، ولا بد لها من الالتزام به عند إصدارها قرار نزع الملكية للاستثمارات سواء كانت وطنية أو أجنبية تحت طائلة البطلان.

ويمكن القول أن المنفعة العمومية هي مجموع العمليات التي تستجيب لحاجات البلاد والتي تتعلق بالصالح العام وبالاقتصاد الوطني بصفة عامة، والمشرع لم يقدّر بوضع ضوابط تحدد مفهوم المنفعة العامة بل ترك مسألة تقديرها للإدارة في إطار السلطة التقديرية للدولة¹.

وحسب المادة الثانية من القانون 11/91 السالف الذكر اعتبر المشرع أن نزع الملكية هي وسيلة استثنائية تلجأ إليها الإدارة المختصة بصفقتها سلطة عامة بطريقة جبرية، حيث تقوم بنزع ملكية عقارية أو حقوق عينية للفرد بهدف استعمالها للمنفعة العامة وحتى لا تهدر مصلحة الفرد مقابل تعويض عادل ومنصف².

ثانياً: التعويض

يجب على الدولة التي تقوم المستقطبة الاستثمارات الأجنبية في حالة قيامها بإنهاء اتفاقية الاستثمار سبب من أسباب نزع الملكية الخاصة بالمنفعة العمومية بالتعويض المادي للمستثمر الأجنبي لإضفاء الشرعية على إجراءاتها³، وعليه فإن التعويض يعتبر وسيلة لإصلاح وجبر الضرر الذي يلحق المستثمر.

وفي هذا الشأن ألزمت المادة 10 من القانون 18/22 بضرورة تقديم تعويض عادل ومنصف، كما أن التعديل الدستوري 2020 أكد على ذلك بموجب المادة 60 منه. وليكون التعويض عادلاً ومنصفاً يجب أن يكون متوفراً على أوصاف وذلك حسب ما اتفق عليه الفقهاء والقضاء، وتتمثل هذه الأوصاف في أن يكون فورياً وملائماً وفعالاً.

1. التعويض الفوري:

حسب قواعد العرف الدولي لا بد أن يقدم التعويض بالسرعة المعقولة، ولا يعني هذا الدفع الفعلي للمبلغ في نفس يوم نزع الملكية، حيث أن الإجراءات الإدارية أو القضائية تستغرق في الغالب بعض الوقت لتقدير قيمة التعويض أو قد يكون بسبب صعوبة توفير السيولة المالية

¹. نوارة حسين، المرجع السابق، ص 8280.

². نادية والي، المرجع السابق، ص 178.

³. نوارة حسين، المرجع السابق، ص 93.

في بعض الأحيان¹، وعند تأخر الدولة عن دفع التعويض فإنها تلتزم بدفع تعويض آخر مقابل التعويض ويمكن اعتبار هذا ضمانا إضافيا من أجل تسريع عملية الدفع.²

2. التعويض الملائم:

يكون التعويض كافي وملائم في حالة ما إذا تطابق بشكل كامل مع قيمة المصالح الاقتصادية التي تأثرت جراء نزع الملكية³، ويمكن أن نقول على التعويض أنه ملائم إذا كان مساويا للضرر ولا يزيد عنه، بحيث يعتمد في قياسه على الضرر المباشر الذي يشمل عنصرين وهما الخسارة التي لحقت بالمستثمر والكسب الذي فاتته من هذا الاجراء⁴، وهكذا يتم المحافظة على حقوق المستثمرين (أجنبي أو وطني) وحقوق الدولة حتى لا تتضرر.⁵

3. التعويض الفعال:

يكون التعويض فعالا عندما تلتزم الدولة بالتسديد الحقيقي لمبلغ التعويض، ويتجسد ذلك في حصول المستثمر الأجنبي على مقابل مالي بالعملة الصعبة وقابلة للتحويل حسب سعر الصرف الرسمي المعمول به في السوق، كما يجب منحهم كافة التسهيلات الضرورية لتمكينهم من تحويل مبلغ التعويض إلى الخارج، حيث أنه لا يكون للتعويض أي معنى إذا لم يكن قابلا للتحويل.⁶

بناء ما سبق يمكن القول أنه ليكون التعويض عادلا ومنصفا يجب أن تتوفر فيه جميع العناصر السابقة.

المبحث الثاني: المعوقات الإدارية

يواجه المستثمر الأجنبي في بعض الدول عدة عوائق على رأسها المعوقات الإدارية، حيث تؤدي هذه لعراقيل إلى تعطيل مسار انجاز المشروع الاستثماري، أبرزها البيروقراطية المنتشرة

¹ .دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي: المعوقات القانونية والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص161.

² .ريمة بن عميروش، المرجع السابق، ص26.

³ .نادية والي، المرجع السابق، ص 183.

⁴ .حسين نواره، المرجع السابق، ص105.

⁵ .نادية والي، المرجع نفسه، ص 184.

⁶ . عيبوط محند وعلي، المرجع السابق، ص ص 338، 339.

في الإدارات الجزائرية وكذا التفشي الكبير لظاهرة الفساد والرشوة، هذا إضافة إلى المشاكل الإدارية المتعلقة بالعمار الاقتصادي، فتعكس هذه العراقيل سلبا على قرارات المستثمرين الأجانب.

وسنقوم بالتفصيل في هذا المبحث من خلال تناول تعقيد الإجراءات الإدارية في (المطلب الأول)، وتفشي الفساد الإداري وتأثيره على الاستثمار في (المطلب الثاني) وإشكالية العمار الصناعي في (المطلب الثالث).

المطلب الأول: تعقيد الإجراءات الإدارية

تعد الإجراءات الإدارية أحد أبرز المعوقات التي قد تواجه الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، حيث أن طول إجراءات التسجيل وصعوبتها أحيانا تجعل المستثمر الأجنبي لا يقدم على الاستثمار في الجزائر، كما تأثر أيضا مشكلة البيروقراطية بشكل مباشر على مناخ الأعمال وثقة المستثمرين.

الفرع الأول: تعقيد إجراءات التسجيل

تقتضي منا الدراسة في هذا الموضوع بيان تعريف إجراء التسجيل أولا، ثم بيان التزامات المستثمر المسجل ثانيا، وأخيرا الترخيص بالنسبة للنشاطات المقننة.

أولا: التعريف إجراء التسجيل

لم يعرف المشرع إجراء التسجيل ولم يبين شكله وكيفيته في القانون 18/22، وإنما عرفه بموجب المادة الثانية من المرسوم التنفيذي 299/22 الذي يحدد كيفية إجراء التسجيل¹. وبمراجعة أحكام المادة الثالثة من نفس المرسوم، نجد أن المشرع الجزائري اشترط التسجيل كضمان للمستثمر من أجل الاستفادة من المزايا المنصوص عليها في قانون الاستثمار، وشرط أيضا للاستفادة من خدمات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

ثانيا: التزامات المستثمر المسجل

تقع على عاتق المستثمر الأجنبي العديد من الالتزامات لإنجاز استثماره، فيجب عليه أن يقوم بإنجاز استثماره في المدة المحددة وذلك حسب ما جاء في المادة 32 من قانون الاستثمار

¹ المادة 2 من المرسوم 299/22 تنص على: " تسجيل الاستثمار هو الإجراء الذي يعبر عن طريقه المستثمر عن إرادته في إنجاز استثماره في نشاط اقتصادي لإنتاج سلع و/أو خدمات."

18/22 والمادة 15 من المرسوم 299/22، ويجب أن يتم إنجاز الاستثمارات المسجلة مهما كان نوعها في الأجل الذي يتم تحديده في شهادة التسجيل، ويسري هذا الأجل ابتداء من تاريخ تسجيل الاستثمار لدى الوكالة أو ابتداء من تاريخ تسليم رخصة البناء في الحالات التي تكون فيها هذه الرخصة مطلوبة.

ويقصد بإنجاز الاستثمار على ضوء أحكام قانون الاستثمار وتنظيماته قيام المستثمر باقتناء وسائل الإنتاج الواردة في قائمة السلع والخدمات المؤشر عليها والضرورية لممارسة واستغلال النشاط موضوع الاستثمار المسجل.¹

ثالثا: الترخيص بالنسبة للنشاطات المقننة

تعتبر النشاطات المقننة نشاطات حرة، لكن هذه الحرية مقيدة وتخضع للموافقة المسبقة للإدارة، والافراط في التقنين في بعض المجالات يؤدي الى نفور المستثمر عن الإقبال على هذه المجالات.²

وقد نص المشرع على النشاطات المقننة لأول مرة في المرسوم 12/93 (الملغى) والأمر 03/01 (الملغى) واعتبر أن النشاطات المقننة هي نشاطات تتطلب تدخل الدولة عن طريق منح الترخيص، وبالنسبة لقانون الاستثمار الجديد لم يتم بذكرها ضمن نصوصه إلا أنه أشار إليها في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي 302/22 المحدد لمعايير تأهيل الاستثمارات المهيكلة وكيفيات الاستفادة بمزايا استغلال وشبكات التقييم.³

ومن بين الأسباب التي جعلت المشرع يفرض على المستثمر نظام الترخيص بالنسبة للنشاطات المقننة هو مراقبة استغلال النشاط الاستثماري وضبطه إداريا ومراقبة إنجازات الاستثمار في الجزائر، وكذا الحفاظ على الأمن والنظام الاقتصادي لأنه يأخذ شكل تدبير أممي، ونجد أيضا أن المشرع قيد الاستثمار الأجنبي من خلال تعقيد إجراءات الحصول على الاعتماد والترخيص وخاصة فيما يتعلق بالقطاع المصرفي.⁴

¹. فريد عباس، "التسجيل المسبق للاستثمارات طبقا للقانون 18/22 المتعلق بالاستثمار"، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 02، 2023، ص ص 230/231.

². نعيمة دومة، النشاطات المقننة في الجزائر، رسالة الدكتوراه في القانون، فرع القانون الإداري للأعمال، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1، 2016، ص 25.

³. ريمة بن عميروش، المرجع السابق، ص ص 159/160.

⁴. نوارة حسين، المرجع السابق، ص 69.

الفرع الثاني: مشكلة البيروقراطية

بالنظر إلى حالة الجهاز الإداري الجزائري نجد أنه يعاني من العديد من المشاكل خاصة مشكلة البيروقراطية، رغم أن هذا النظام في الأصل يحمل قيمة تركز على الانضباط والابتعاد عن الاعتبارات الشخصية في مجال العمل ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب وغيرها...، إلا أن عدم فهم هذا النظام أدى إلى تغييره عن جوهره الحقيقي واعتباره عائقا من العوائق التي تحول دون تحقيق الإدارة لأهدافها المرجوة.¹

وحسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يعتبر أن الاستثمار في الجزائر وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية معيقا للاستثمارات الأجنبية، حيث أن البيروقراطية تعم في كل دواليب الإدارة، وفي تقرير البنك الدولي الخاص بترتيب الدول من حيث سهولة ممارسة الأعمال في الدول ل 2011 نجد أن الجزائر صنفت في المرتبة 136 من حيث تسهيل الأعمال وخلق المؤسسات.²

ويمكن القول بأن الجزائر من أصعب المناطق التي يمكن أن تؤسس بها مؤسسة استثمارية وذلك جراء التعقيدات وعدم فعالية الإدارة وغياب الرقابة الفعلية للإدارة.³ ومنه فإن البيروقراطية والإجراءات الإدارية المعقدة تعتبر من أهم العوائق التي قد تواجه المستثمر الأجنبي في الجزائر، رغم أن هذه الأخيرة بذلت جهودا كثيرة في الآونة الأخيرة لتحسين إدارتها إلا أن ذلك لا يعد كافيا لجذب المستثمر الأجنبي.

المطلب الثاني: الفساد الإداري وتأثيره على الاستثمار الأجنبي

تعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية منتشرة في العالم سواء كانت في البلدان المتقدمة أو من البلدان النامية، لكن نسبة الانتشار فيها تكون مختلفة حسب جهود الدولة المبذولة في محاربتها والحد منها، لأنها تسبب العديد من المشاكل وخاصة في المجال الاقتصادي، وتتعاكس هذه الظاهرة سلبا على جميع أنواع الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها.

¹. هجيريه اوبعيش، "بيروقراطية الجهاز الإداري في الجزائر"، دراسة بنية المفهوم وواقع التطبيق، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 06، العدد 01، ص 27.

². شاهيناز صبيحي، "مناخ الاستثمار في الجزائر"، دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الحوار الفكري، ص 201/200.

³. بسمة بوبشطولة، المرجع السابق، ص 255.

الفرع الأول: مفهوم الفساد الإداري

سنحاول من خلال هذا الفرع بيان تعريف الفساد الإداري أولاً، ثم توضيح صورته ثانياً.

أولاً: تعريف الفساد الإداري

يمكن تعريف الفساد الإداري على أنه: كل فعل أو سلوك يقوم به الموظف العام ويكون مخالفاً للأنظمة والقوانين القائمة ويمس الجانب المالي للدولة ومؤسساتها، وذلك عن طريق استغلال النفوذ الممنوح له وقيامه بالتحايل على القانون، والذي من شأنه التأثير على الموارد المالية للدولة.¹

وقد عرف المشرع الجزائري الفساد في المادة الثانية من القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.² وبالرجوع إلى الباب الرابع من نفس القانون نلاحظ أن تعريف المشرع للفساد جاء على شكل تحديد لجرائم الفساد، وذلك كي يقوم بحصرها ولا يترك مجالاً لإدراج جرائم أخرى غير المنصوص عليها في الباب الرابع.³

ثانياً: صور الفساد

باعتبار ظاهرة الفساد من أخطر الجرائم الأكثر انتشاراً في الدول والتي تؤثر على الاقتصاد والمنظومة المالية للدول حيث أن صورها كثيرة ومتعددة، ونكتفي بذكر أهم هذه الصور والمتمثلة في:

1. **الرشوة:** وهي صورة من صور الفساد وتظهر في أن يتم منح مقابل مالي أو أي شيء آخر ذو قيمة لشخص آخر دون وجه حق، وذلك مقابل تسهيل أو تمرير المعاملات، حيث أنه إذا لم يقدم هذا المقابل فسيتم عرقلة الإجراءات والمعاملات الخاصة به.⁴
2. **ظاهرة تبييض الأموال:** يقصد بهذه الظاهرة المعاملات التي يكون هدفها إخفاء المصدر الأصلي للأموال المتحصل عليها بأساليب غير قانونية ومحاولة إظهارها بصورة شرعية

¹ . هدى تريكي، الشريف بجاوي، "السياسة العقابية للمشرع الجزائري في مكافحة ظاهرة الفساد المالي"، مجلة افاق علمية، المجلد:16، العدد:02، ال:2024، ص565.

² .المادة02 من القانون 01/06 المؤرخ في 20/02/2006 المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، ج ر رقم 14 المؤرخة في 08/03/2006: "كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون."

³ .المرجع السابق، ص 564.

⁴ . بسمة بويشطولة، المرجع السابق، ص270.

وقانونية، وتعد هذه الظاهرة من أخطر الظواهر التي قد تواجه الدول وذلك لما لها من تأثيرات سلبية على الجوانب الاقتصادية والسياسية للدول.¹

الفرع الثاني: تأثيره على الاستثمار الأجنبي في الجزائر

إن انتشار الفساد في الدول التي تسعى لاستقطاب الاستثمار يعد عائقا أمامها ويؤثر سلبا على جاذبية الاستثمار الأجنبي، ويعتبر انتشار هذه الظاهرة عملا يقضي على التنافسية والمعاملة العادلة ويؤدي إلى انتشار الجرائم الاقتصادية والمالية بكثرة.²

وقد بينت دراسة للبنك العالمي بشأن مناخ الإستثمار في الجزائر إلى أن 34.3% من رؤساء الشركات يضطرون لدفع ما يقارب 7% من رقم أعمالهم وذلك في شكل رشاي بهدف تسريع معاملاتهم، وهذا ما ينعكس سلبا على حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية للجزائر وعليه فإن هذه الظاهرة هي شكل من أشكال غياب الشفافية والمراقبة في الجزائر.³

كما أن للفساد آثار مختلفة على العديد من جوانب حياة الدول وخاصة الاقتصادية منها، حيث تضعف هذه الظاهرة القدرة الإستثمارية وزيادة الإحتكار من قبل الفئة الفاسدة التي تتحكم في بعض السلع والخدمات، وهذا ما يؤدي إلى إنخفاض نسبة الإستثمار الأجنبي خاصة.⁴

المطلب الثالث: إشكالية العقار الصناعي

يعد العقار الصناعي بمثابة الحلقة الأساسية للاستثمار الاقتصادي والوعاء المناسب لكل المشاريع الخاصة بالاستثمارات الصناعية، فهو من أهم العوامل التي تجعل المؤسسة تزدهر في محيط إيجابي⁵، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالمال المخصص للاستثمار، حيث يتم الاتفاق على

1. هدى تريكي، المرجع السابق، ص 566.

2. بولعيد بوعوج، "معوقات الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر، العدد 04، 2006، ص 84.

3. كمال دريد، المرجع السابق، ص 359.

4. خالد ليتيم، عبد الحفيظ مسكين، "الأثار الاقتصادية للفساد المالي والإداري وجهود الجزائر لمكافحته إشارة إلى ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد"، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 24، 2018، ص 342.

5. أمال مشتي، "العقار الصناعي والاستثمار في التشريع الجزائري"، مجلة صوت القانون، المجلد 09، العدد 02، 2023، ص 398.

أصول سواء كانت أراضي أو منشآت في فترات زمنية محددة وذلك بهدف الاستثمار فيها لتحقيق ثروة للمجتمع¹.

فالعقار الصناعي يملك أهمية ودور كبير في جذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وخاصة أن الجزائر تتمتع بمساحة جغرافية هائلة تمكنها من استغلالها في العقارات الصناعية. ونظرا لأهمية العقار الصناعي فقد قام المشرع بإصدار القانون 17/23 المحدد لشروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأمولاك الخاصة بالدولة والموجه للاستثمار² كما أصدر المرسوم 486/23³ الذي يحدد مكونات العقار الاقتصادي، والمرسوم 487/23 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز القابل للتحويل الى تنازل على العقار الصناعي⁴ وذلك تطبيقا للقانون 17/23 السابق ذكره.

هذا، ويشكل العقار الصناعي هاجسا أمام المستثمرين الأجانب والوطنيين وذلك لصعوبة الحصول عليه، وهذا ما سنحاول بيانه في هذا المطلب.

الفرع الأول: عدم كفاية الأوعية العقارية

يعاني المستثمرون الأجانب من مشكلة الحصول على العقار في الجزائر وذلك بسبب عدم تسوية الوضعية القانونية لأغلب العقارات، أي أن مشكلة سوء التسيير وطريقة التنظيم المعتمدة في إدارة الملكية العقارية هي العائق الذي يجعل المستثمر لا يتحصل على عقارات بسهولة، وذلك يتضح في الحجم الكبير للعقارات الغير مشغلة، والعديد منها وضعيتها القانونية غير واضحة بالإضافة إلى عدم الاستقرار في تسيير المناطق الصناعية⁵، إضافة إلى محدودية

¹ . بن حمادة حنان، "ضمانات تفعيل الاستثمار الصناعي من خلال العقار الصناعي في ظل القانون 18/22 المتعلق

بالاستثمار"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق، جامعة باتنة 1، المجلد 11، العدد 02، 2024، ص 914.
² . القانون رقم 23_17 المؤرخ في 15 نوفمبر 2023، يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأمولاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز المشاريع استثمارية، ج ر العدد 73، الصادرة في 16 نوفمبر 2023.

³ . المرسوم التنفيذي رقم 23_486 المؤرخ في 28 ديسمبر 2023 المحدد لمكونات العقار الاقتصادي التابع للأمولاك الخاصة بالدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، ج ر عدد 85، الصادرة في نوفمبر 2023.

⁴ . المرسوم التنفيذي رقم 23_487 المؤرخ في 28 ديسمبر 2023 يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز القابل للتحويل إلى تنازل عن العقار الاقتصادي التابع للأمولاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز المشاريع الاستثمارية، ج ر عدد 85 الصادرة في 2023.

⁵ . حدة طعابة، عيسى لحاق، معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة الأغواط، المجلد 05، العدد 01، 2019، ص 151.

العقار إذ تشهد الجزائر قلة العرض مقابل الطلب المتزايد وعدم صلاحية بعض الأوعية العقارية الموجهة للاستخدام في المشاريع الإستثمارية¹، والوضعية السيئة لبعض المناطق الصناعية من حيث التهيئة وعدم جاهزيتها للاستغلال.

وأيضاً مشكلة عدم التوجه نحو إجراء مسح وطني لكل الأوعية العقارية في البلاد من أجل تسوية الوضعية القانونية لها، وتأسيس بنك وطني للمعلومات العقارية حيث تكون قاعدته الأساسية معطيات السجل العقاري بالمحافظة العقارية، وذلك من أجل تفعيل دور العقار الصناعي لخدمة الاستثمار².

ومنه فإن عدم تسوية الوضعية القانونية للعقارات الصناعية يعتبر السبب الرئيسي لعدم كفاية الأوعية العقارية، وهذا ما لا يلبي حاجيات المستثمر الأجنبي رغم المساحة الشاسعة للجزائر ووجود العديد من العقارات.

الفرع الثاني: تداخل الإجراءات الإدارية الخاصة بمنح العقار

بسبب تعدد الأجهزة المكلفة بتسيير العقار أدى هذا إلى تداخل وتعقيد الإجراءات القانونية بمنح العقار للمستثمرين، حيث أن المستثمر يجد نفسه أمام سلسلة طويلة ومعقدة من الإجراءات الإدارية من أجل الحصول على العقار واستغلاله في إنجاز استثماره بالإضافة إلى ضرورة وجود آليات لمنح العقار يجب على المستثمر الالتزام بها، وتتمثل في:

أولاً. عقد الامتياز:

يتمثل في العقد الذي تمنح بموجبه الدولة ولمدة معينة حق الانتفاع بقطعة أرضية تابعة لأملكها الخاصة لشخص طبيعي أو معنوي مقيم أو غير مقيم وذلك لغرض إقامة مشروع استثماري فيه، يوجد أسلوبان في منح امتياز العقار الصناعي وهما المزداد العلني أو التراضي وبعد صدور قانون المالية التكميلي ل 2011 تم اعتماد أسلوب التراضي فقط³.

¹. صوفيان شعبان، ضمانات الاستثمار الأجنبي في الجزائر بين التشريع الداخلي والاتفاقيات الدولية، أطروحة الدكتوراه علوم تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2019، ص 131.

². إسماعيل بوقرة، "العقار الصناعي كعائق أمام تشجيع وتطوير الاستثمار بالجزائر"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، المجلد 10، العدد 01، 2019، ص ص 526، 527.

³. أمال مشتي، المرجع السابق، ص ص 405، 406.

ثانيا. عقد التنازل:

يسمى أيضا بعقد البيع أو عقد إعادة التنازل، وينصب هذا العقد أساسا على الأملاك الوطنية الخاصة بالدولة، ويتميز هذا العقد باحتوائه على شروط خاصة كالتنازل على شرط فاسخ، تم إصدار العديد من النصوص القانونية التي تنظم عملية التنازل إلى غاية صدور الأمر 04/08¹ الذي قام بإلغاء هذا العقد وأبقى على الامتياز كطريق وحيد لاستغلال الأراضي التابعة للدولة وقد يكون ذلك بسبب أنه لا يحقق هدف السلطات في الحفاظ على العقارات التابعة للدولة.²

ومنه فإن الإجراءات الإدارية المعقدة وعدم التنظيم من شأنه أن يؤدي إلى استنزاف الثروة العقارية الموجودة وإضافة إلى انتشار المعاملات العقارية المشبوهة وانتشار الفساد في هذا المجال.³

في الأخير يمكن القول أن تعقيد الإجراءات الإدارية الخاصة بمنح العقار وخاصة كثرة الأجهزة المكلفة بمنح العقار للمستثمرين، بالإضافة إلى طول المدة والتي قد تصل إلى خمس سنوات أو أكثر، وهذا ما لا يتوافق مع المستثمر الأجنبي إذ أنه يحتاج إلى السرعة في اتخاذ القرارات والإجراءات، كل هذا يؤدي إلى نفور المستثمرين الأجانب من الجزائر والاتجاه نحو بلدان أخرى أقل تعقيدا وأكثر سهولة.

الفرع الثالث: ضعف السياسة التشريعية الموجهة للاستثمار

إن تحديد العقار الصناعي في التشريع الجزائري يشوبه نوع من الغموض والتداخل، ويرجع ذلك أساسا إلى كثرة النصوص القانونية والتنظيمية التي عالجت موضوع العقار الصناعي بالإضافة لذلك الأثر السلبي الذي ينتج نتيجة تدخل قوانين المالية في هذا المجال.⁴ ويلاحظ أيضا وجود مضاربات كبيرة استهدفت هذا القطاع، حيث أنها اتخذت صورا وأشكالا عديدة وجعلت سعر العقار يرتفع كثير، وقد يكون هذا بسبب الثغرات القانونية الموجودة في

1. الأمر 04/08 المؤرخ في 1 سبتمبر 2008 يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، ج ر عدد 49 الصادرة في 3 سبتمبر 2008.

2. أمال مشتى، المرجع السابق، ص 407

3. محفوظ موهوبي، مركز العقار من منظور قانون الاستثمار، مذكرة الماجستير في الحقوق، فرع قانون الأعمال، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص 141.

4. أمال مشتى، المرجع نفسه، ص 399.

التشريع العقاري وضعفه في نفس الوقت، وهذا الإشكال يؤدي إلى دفع عجلة الاستثمار الوطني والعديد من المشاريع الاستثمارية إلى الخلف بالإضافة إلى الخسائر التي تتكبدها خزينة الدولة.¹ وبدون إلى أن ننسى كثرة التعديلات في القوانين الخاصة بالعقار الصناعي، والذي يؤدي إلى عدم استقرار الوضعية القانونية لها، فكثرة التعديلات والتغييرات تجعل نظام العقار في تذبذب مستمر، وهذا ما ينعكس سلبا على الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

¹. إسماعيل بوقرة، المرجع السابق، ص 527.

خلاصة الفصل الأول

تناولنا في هذا الفصل أبرز المعوقات القانونية والإدارية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، فيما يخص المعوقات القانونية تطرقنا إلى قاعدة الشراكة كأبرز التحديات التي تواجه المستثمر الأجنبي، حيث تُفرض عليه نسبة 49% فقط من إدارة المشروع الاستثماري وتكون النسبة الأكبر لصالح المستثمر الوطني، إضافة إلى مشكلة عدم استقرار القوانين والتي تسبب كثرة تعديلها وإلغائها إلى إعاقة استكمال المشروع.

كما أن الحماية المقررة لحقوق الملكية الفكرية تشكل تحديا في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، إذ يعتمد الاستثمار الأجنبي على نقل المعارف والتكنولوجيا الحديثة للدولة المستضيفة، غير أن كثرة التزوير والتقليد تؤثر على ذلك وخاصة أن الجزائر ليست منظمة لاتفاقية تريبس والتي توفر أقصى حماية للملكية الفكرية والتي تشعر المستثمر بالأمان.

أما بالنسبة لنزع الملكية الذي يعد أكبر مخاوف المستثمر فهو يعتبر تحديا قديما له، وحتى تتمكن الدولة من تطبيق هذا الإجراء لابد من وجود شرط المنفعة عمومية والزامية التعويض للطرف المتضرر (المستثمر) من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن أبرز المعوقات الإدارية تتمثل في تعقيدات الإدارة الجزائرية وخاصة فيما يتعلق بطول إجراءات التسجيل، والحصول على الرخصة بالنسبة للنشاطات المقننة والذي يأخذ وقتا كثيرا وهذا ما لا يتناسب مع المستثمر وعلى إنجاز مشروعه، وبدون أن ننسى مشاكل البيروقراطية والفساد الذي أصبح منتشرا بكثرة وخاصة في الدول النامية.

ونشير إلى أن هذه الصعوبات أدت إلى القول بأن الجزائر من أصعب المناطق التي يمكن أن نأسس بها مؤسسة استثمارية، والجدير بالذكر أيضا أن صعوبة الحصول على العقار الصناعي الذي يعتبر أساس نجاح الاستثمار، حيث أنه لا يمكن أن يتم إنجاز الاستثمار بدون الحصول على العقار، فصعوبة الحصول عليه والإجراءات الطويلة المعقدة الخاصة به لا يجعل الجزائر وجهة للاستثمارات الأجنبية، فكل هذه الصعوبات والتحديات لا تمنح للجزائر بيئة ومناخ مناسبين لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

الفصل الثاني:

المعوقات الاقتصادية والمالية

للاستثمار الأجنبي في الجزائر

أصبح لجوء الدول في الآونة الأخيرة إلى الاستثمار الأجنبي خيارا إستراتيجيا لتحقيق النمو الاقتصادي وخصوصا الدول النامية التي تحاول تحسين اقتصادها وتنويع مصادر دخلها، والجزائر كغيرها من الدول تولي أهمية بالغة لهذا النوع من الاستثمارات وذلك لفوائد كثيرة يحققها هذا الاستثمار كخلق فرص عمل جديدة ومنه القضاء على البطالة المنتشرة في الدول النامية، ونقل تكنولوجيا ومعارف جديدة وغيرها، ورغم كل الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية بغرض جذب واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، إلا أن الواقع العملي يظهر العديد من العراقيل الاقتصادية والمالية التي تواجه المستثمر الأجنبي.

فالبينة الاقتصادية والمالية تعد مهمة جدا بالنسبة له، وغياب الاستقرار الاقتصادي والمالي وضعفه أيضا من أبرز العوامل التي تزعزع ثقة المستثمر الأجنبي إذ يولد شعورا بعدم الأمان لديه ويدفعه هذا إلى العدول عن توجيه مشروعه الإستثماري إلى السوق الجزائرية، وبالتالي البحث عن بيئات أخرى أكثر استقرار وأمانا

وسنقوم في هذا الفصل بالتطرق في المبحث الأول إلى أهم المعوقات الاقتصادية أما المبحث الثاني فسننتظر فيه إلى المعوقات المالية التي تواجه المستثمر الأجنبي.

المبحث الأول: المعوقات الاقتصادية

على الرغم من السياسات المتبعة بتحسين مناخ الاستثمار التي قامت بها الجزائر من خلال تعديل الأطر القانونية وتوفير بعض الحوافز والتسهيلات قصد جذب رؤوس الأموال الأجنبية، إلا أن الاستثمار الأجنبي لا يزال يواجه العديد من المعوقات الاقتصادية والتي تعرف بأنها مجموعة من العوامل والظروف ذات طابع اقتصادي والتي تؤثر سلبا على جاذبية البيئة الاستثمارية في الدولة، وتتنوع هذه المعوقات بين إشكاليات هيكلية ومؤسسية وأخرى تتعلق بالوضع الاقتصادي الكلي.

وسنوضح في هذا المبحث ضعف البنية التحتية وتأثيرها على الاستثمار (المطلب الأول) ثم سنعالج تحديات سوق العمل والسياسات الاقتصادية (المطلب الثاني) وأخيرا عدم استقرار العملة والسياسات النقدية في (المطلب الثالث).

المطلب الأول: ضعف البنية التحتية وتأثيرها على الاستثمار

تمثل البنية التحتية أحد العوامل المهمة لجذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي وكلما كانت البنية التحتية للبلاد ملائمة كلما زاد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وتضم البنية التحتية مختلف القطاعات الرئيسية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الخدماتية مثل القطاعات المتعلقة بالصحة، التعليم، النقل، والاتصالات وتعتبر أيضا أداة ضرورية ومحفزا للنشاط الاقتصادي بالإضافة إلى أنها تؤثر على حياة المواطنين وتقلل الضغط والتكاليف على المستثمرين، حيث يؤثر البنية التحتية على الاستثمار.¹

¹ .رشيد زرقط، "دور الإستثمارات العامة في تعزيز البنية التحتية بالجزائر- قطاع الموارد المائية نموذجا"، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، تصدر عن الملحق الجامعية قصر الشلالة لجامعة ابن خلدون تيارت، المجلد01، العدد01، 2019، ص22.

وسنتطرق في هذا المطلب إلى مشاكل النقل واللوجستيك وتأثيرها على تكاليف الإنتاج (الفرع الأول) وضعف شبكات الطاقة والاتصالات وأثرها على الاستثمار (الفرع الثاني) ثم محدودية المناطق الصناعية المجهزة للمشاريع (الفرع الثالث).

الفرع الأول: مشاكل النقل واللوجستيك وتأثيره على الاستثمار

لغرض معرفة كيف تؤثر مشاكل النقل واللوجستيك على الاستثمار نتطرق إلى:

أولاً: تعريف اللوجستيك وأهميته

يعرف اللوجستيك على أنهك" التخطيط، التوجيه والتنفيذ وذلك بكفاءة اقتصادية لحركة المواد الخام والبضائع نصف المصنعة والبضائع التامة"¹. ويمكن أيضاً إعتباره على أنه عملية توفير السلع والخدمات إلى العملاء وفقاً لحاجياتهم ورغباتهم بأفضل الطرق وفي الوقت والمكان المناسبين وبأقل التكاليف.

ويعتبرها البعض على أنها: "علم إدارة تدفق البضائع والطاقة والمعلومات ومواد أخرى من منطقة إنتاج إلى منطقة سوق، فمن الصعب إنجاز أي تجارة مهما كان نوعها دون دعم لوجيستي احترافي"².

إذا يمكن القول إن اللوجستيك عملية مهمة للأنشطة التجارية، حيث تساهم بتعزيز النمو الاقتصادي للدولة، وضعفها أو عدم وجودها يؤدي تلقائياً إلى ضعف التجارة وبالتالي ضعف استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

ثانياً: مشاكل النقل في الجزائر

رغم المساحة الشاسعة للجزائر إلا أنها تعاني من مشاكل كبيرة في بنيتها التحتية، وخاصة في قطاع النقل باعتباره قطاعاً مهماً يعتمد عليه المستثمر الأجنبي بكثرة سواء كان برياً أو بحرياً أو جوياً وذلك لغرض نقل سلعه وبضائعه بسهولة وبدون أي خسائر وفي الوقت المحدد، وضعف النقل سيؤدي إلى تعطيل سير أعمال المستثمر الأجنبي والذي يعد عائقاً كبيراً أمامه.

¹ محمد الأمين مكاي، "اللوجستيك وتحديات التنافسية الدولية" حالة الجزائر"، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، المجلد 06، العدد 01، 2019، ص 523.522.

² هشام دغوم، "أهمية تطوير قطاع النقل في الجزائر كآلية لترقية مناخها الاستثماري"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة البويرة، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 233.

ومن بين أبرز المشاكل التي يعاني منها النقل في الجزائر هي حوادث المرور، حيث أن الجزائر تعتبر من أكثر البلدان تضررا من حوادث المرور وذلك راجع إلى الخلل في الطرقات بنسبة كبيرة فأصبحت غير قادرة على أداء وظيفتها، وأيضا عدم مراعاة المقاييس التقنية من قبل المختصين في إنشاء شبكات الطرق وعدم احترام المقادير وأيضا التغليف السيء للطرقات مما يؤدي إلى نفور المستثمرين الأجانب خوفا من الحوادث والخسائر التي تتجم عليها¹.

ويمكن اعتبار أن استمرار ونمو الاستثمار الأجنبي في دولة ما لا يتوقف على الحوافز التي تقدمها الدولة المستضيفة فقط، بل ما يجذب المستثمر الأجنبي هو مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد، وفي الوقت الحالي أصبح قطاع النقل من أهم الأسس التي يركز عليها مناخ الاستثمار، فوجود خلل في هذا القطاع سيؤدي إلى حدوث مشاكل في عملية النقل بين مراكز الإنتاج والاستهلاك، وهو ما يؤثر على السمعة الإيجابية لمناخ الاستثمار².

والجزائر بالرغم من أن شبكة طرقها يعد الأكبر في دول المغرب العربي إلا أنها مازالت تعاني من الكثير من النقائص كعدم مراعاة المقاييس التقنية في إنشاء طرق، وعدم صيانتها مما يسبب الكثير من حوادث المرور والاختناقات المرورية³.

والجدير بالذكر أن قطاع النقل مهم جدا بالنسبة للمستثمر الأجنبي، فهو يعتمد عليه في نقل بضائعه وأي خلل قد يحدثه فيه يضر بمشروعه يصبح عائقا أمامه، فهو يفضل اللجوء إلى البلدان التي تملك قطاع نقل آمن وجيد لضمان سلامة مشروعه الاستثماري.

الفرع الثاني: ضعف البنية التحتية الرقمية وتأثيرها على الاستثمار

سنحاول من خلال هذا الموضوع بيان تعريف البنية التحتية الرقمية أولا، ثم واقع البنية

الرقمية في الجزائر ثانيا.

أولا: تعريف البنية التحتية الرقمية

¹ الحيلالي بلوضاح، "واقع قطاع النقل البري في الجزائر: المعوقات والحلول (دراسة وصفية تحليلية)"، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص ص 08، 09.

² هشام دغموم، المرجع السابق، ص 236.

³ الحيلالي بلوضاح، المرجع نفسه، ص 13.

نشير بداية أن البنية التحتية الرقمية هي البنية المتاحة لتمكين الأنشطة الرقمية والمستهلكين المتصلين بشبكات الانترنت، وتضمن مختلف التقنيات الرقمية وآليات التواصل التي تستخدم في دعم عمليات وأنشطة الأعمال الالكترونية والتي تعتمد على شبكات الانترنت. ونظرا للتطورات التكنولوجية الحادثة في عصرنا هذا، فقد أصبحت البنية الرقمية عنصر ضروري جدا للدول حيث أنها تؤدي دورا مهما في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية وخاصة في الدول النامية¹.

ثانيا: واقع البنية الرقمية في الجزائر

يعتبر مدى توفر شبكة الاتصالات الحديثة وذات المواصفات الجيدة والعالية من أبرز الشروط التي يضعها المستثمر الأجنبي قبل اتخاذ قرار الاستثمار في دولة ما، والبنية التحتية الرقمية في الجزائر لا تزال متأخرة كثيرا بالنسبة للدول المتقدمة، حيث أن أغلب المؤسسات الوطنية تفتقر إلى مواقع خاصة بها ولا تجد استعمال الشبكات في الترويج لمنتجاتها وربط العلاقة بينها وبين الشركات الأجنبية².

ويعتبر أيضا التأخر الكبير في وضع التشريعات والتنظيمات القانونية الخاصة في المعاملات والخدمات الالكترونية من العوائق التي تواجه المستثمر الأجنبي، كما أن الجزائر تعاني كثيرا وذلك بسبب عدم قدرتها على تصنيع موارد تكنولوجيا محليا ما يجعلها في وضعية تبعية دائمة للأسواق الخارجية، وهذا راجع لضعف حجم الاستثمار في قطاع التكنولوجيا³.

ثالثا: أثر ضعف البنية التحتية الرقمية على جاذبية الاستثمارات الأجنبية

يشكل ضعف شبكات الاتصال والانترنت أبرز التحديات التي تواجه المستثمرين الأجانب، حيث أن الجزائر احتلت مراتب جد متأخرة دوليا في مدى جاذبيتها في رؤوس الأموال الأجنبية، رغم كل السبل التي تبذلها الدولة لتطوير قطاع التكنولوجيا. ويعتبر ضعف البنية التحتية في

¹ . سومية بلغنو، رميساء نجاهة مواسيم، "البنية التحتية الرقمية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2019-2020)"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 02، العدد 32، 2024، ص 117.

² . ناجي بن حسين، "تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، المجلد ب، العدد 31، 2009، ص 65.

³ . فارس قريني، "واقع البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجزائر"، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد 04، 2019، ص 67.

عصر الرقمنة والتحول الرقمي من أهم الأسباب التي تجعل المستثمر الأجنبي لا يقدم على استثمار أمواله في بلدان نامية تعاني من هذه المشاكل¹.

إذا يمكن القول ان هذه المشاكل المتعلقة بضعف الاتصالات والشبكات الرقمية يعتبرها المستثمر الأجنبي من العوائق التي لا تجعله يقبل على الاستثمار في مثل هذه الدول. ولا بد للجزائر أن تحاول تكثيف جهودها لتحسين البنية الرقمية كونها عاملا مهما يركز عليه المستثمر بشدة.

الفرع الثالث: محدودية المناطق الصناعية المجهزة للمشاريع

تعتبر المناطق الصناعية لأي دولة من أهم الفضاءات التي تعزز النمو الاقتصادي للدولة، فكثرة المناطق الصناعية وفعاليتها الاقتصادية تكون سببا في جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلا أن الجزائر ورغم مساحتها الكبيرة تعتبر المناطق الصناعية الموجودة فيها محدودة وفي الأغلب ليست بالكفاءة العالية التي يبحث عنها المستثمر الأجنبي.

أولا: تعريف المناطق الصناعية

يمكن تعريف المناطق الصناعية على أنها: "مناطق محددة من طرف الدولة مخصصة لإقامة نشاطات موجهة للاستخدام الصناعي"².

ويرتبط مفهوم المناطق الصناعية للتصنيع على أساس أنه قطاع استراتيجي مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية، ونظرا لأهمية هذه المناطق نجد أن معظم الدول تتبنى استراتيجيات عديدة لغرض تطوير هذا القطاع³.

إذا يمكن القول أن المناطق الصناعية هي مناطق محددة في حيز جغرافي للدولة يتم فيها إنجاز مشاريع صناعية تحقق النمو الاقتصادي للدولة.

ثانيا: واقع المناطق الصناعية في الجزائر

رغم أن الجزائر تتمتع بموقع استراتيجي وبوضع أمني مستقر الشيء الذي يجعلها مركز لجذب الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات، إلا أن الواقع عكس هذا تماما وذلك بسبب

¹. سومية بلغنو، المرجع السابق، ص ص126.127.

². إيمان خلفاوي، ساسية عناني، "المناطق الصناعية في الجزائر: الواقع والآفاق". دراسة حالة المناطق الصناعية ومناطق النشاط لولايي قائمة وعناية"، ص 04.

³. عمار علواني، "واقع المناطق الصناعية ومناطق النشاط في الجزائر ودورها في ترقية الاستثمار المحلي". دراسة ميدانية بولاية سطيف"، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2020، ص 373.

ضعف المناطق الصناعية وخاصة في الإنتاج، حيث أنها لم تستطع أن تصنع سلعا استراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية¹.

وباعتبار أن الجزائر تملك 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني إلا أن هذه المناطق شهدت ركودا كبيرا مما أثر سلبا على النشاط الاقتصادي للدولة².

ولعل السبب الرئيسي الذي جعل هذا القطاع ضعيفا هو اعتماد الدولة بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات (أي أنه اقتصاد ريعي)، ومن هذا اتخذت الدولة الجزائرية سياسة اقتصادية جديدة تتمثل في تشجيع الصناعات والإنتاج المحلي، ورغم أن بلادنا تتمتع بمناطق صناعية كثيرة إلا انها لم تتمكن من جذب المستثمرين الأجانب.

المطلب الثاني: تحديات سوق العمل والسياسات الاقتصادية

يعد سوق العمل والسياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة من بين أهم العوامل التي تؤثر في مناخ الاستثمار الأجنبي، حيث أن ضعف سوق العمل والسياسات الاقتصادية في الدول النامية وخاصة في الجزائر يؤثر بشكل كبير على رغبتها في استقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وسنعالج في هذا المطلب هذه التحديات والمتمثلة في: نقص اليد العاملة المؤهلة وتأثيرها على الاستثمار (الفرع الأول) والافتقار لسوق المنافسة (الفرع الثاني) ثم تأثير السياسات الاقتصادية غير المستقرة على قرارات المستثمرين (الفرع الثالث).

الفرع الأول: نقص اليد العاملة المؤهلة

تعتبر اليد العاملة المؤهلة عامل مهم جدا لنجاح المشروع الاستثماري، وباعتبار أن الجزائر تعاني من نقص كبير في اليد العاملة المؤهلة مقابل ارتفاع في نسبة البطالة فهذا يشكل عائق كبير بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وحسب تقرير التنافسية العالمية ل 2012 وذلك حسب 77% ممن شملهم الاستقصاء أكدوا على أن هذا عائق من عوائق الاستثمار الأجنبي.

وبالرغم من أن الجزائر قامت بتخصيص نسبة عالية من مداخيلها لقطاع التعليم العالي والتكوين العلمي إلا أن سوق العمل في الجزائر يعاني من نقص كبير في العمالة الفنية اللازمة

¹. محمد معطا الله، "المناطق الصناعية وأثرها على واقع الصناعة الجزائرية"، مجلة آفاق فكرية، العدد 02، 2015، ص 177.178.179.

². إيمان خلفاوي، ساسية عناني، المرجع السابق، ص 08.

لإنجاز العديد من الاستثمارات، حيث يؤثر هذا النقص على المستثمرين إذ يضطرون إلى جلب اليد العاملة الأجنبية التي تمكنهم من إنجاز مشاريعهم بكفاءة عالية¹. ويؤثر التكوين المهني بسوق العمل، حيث كلما كان التكوين سيء كلما كان سوق العمل ضعيف، وهذا ما يؤثر على اليد العاملة إذ تصبح غير مؤهلة لإنجاز المشاريع الاستثمارية الأجنبية الكبرى، ومن بين أسباب ضعف اليد العاملة في الجزائر ضعف نظام التكوين والنظام التعليمي أيضا².

وعليه فإن الافتقار لوجود يد عاملة مؤهلة بسبب نقص الخبرة والتكوين من بين الأسباب التي تجعل المستثمر الأجنبي لا يقدم على إنجاز استثماره في الجزائر، فهو يبحث عن بلد توفر له كل السبل والامكانيات اللازمة لنجاح مشروعه الاستثماري، وهذا ما لا يجده في الجزائر.

الفرع الثاني: الافتقار لسوق المنافسة

من أبرز العوامل التي تركت الجزائر لا تكون وجهة تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو المشاكل المتعلقة بالسوق وخاصة فيما يتعلق بتطبيق أدوات اقتصاد السوق، وهذا قياسا من معضلة التوجه من اقتصاد موجه أو اشتراكي إلى اقتصاد ليبرالي، كما أن الوسائل المتبعة من طرف الجزائر لتعزيز وتقوية الاقتصاد تعد ضعيفة مقارنة بالدول الأكثر تطورا³، وذلك ونظرا لصعوبة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الليبرالي لوجود اختلاف كبير بين النظامين.

بالإضافة إلى أن المستثمر الأجنبي لا يمكنه أن يغامر بأمواله إلا إذا كان القطاع الخاص في الدولة المضيفة مستقرا ويعمل بشكل جيد، وما يلاحظ على الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري معتمد بشكل كبير على الاستيراد، كما أن القطاع الخاص يشجع على الاستيراد بدل المغامرة ومحاولة الدخول في عملية الاستثمار⁴.

ويمكن القول أيضا أن الافتقار لسوق المنافسة يعني عدم وجود التنافس بين الأعوان والتجار بمعنى الكلمة، وهذا يرجع لوجود أنشطة غير رسمية بحجم كبير، والتي تمثل ربع النشاط

1. شهيناز صبيحي، المرجع السابق، ص 202.

2. طارق بروت، نجيب بولماين، "التكوين المهني وسوق العمل بالجزائر. دراسة تحليلية"، مجلة الأسرة والمجتمع، المجلد 11، العدد 01، 2023، ص 184.

3. كمال دريد، المرجع السابق، ص 357.

4. بولعيد بلوج، المرجع السابق، ص 80.79.

الاقتصادي، فلا يمكن لأي مستثمر أجنبي أن يقوم بالاستثمار في سوق تسويقية السوق السوداء والتي تكون جميع تعاملاتها غير قانونية وغير مشروعة، ويعتبر أيضا وضع مقاييس للسلع والخدمات على مستوى السوق، حيث يكون هناك حد أدنى من المواصفات التي لا يجوز التخلي عنها من الجودة، وهذا ما يقصد به مواصفات الجودة، وتدخل الدولة في بعض الأحيان لضبط الأسعار بتقنينها، وهذا ما يجعل السوق في الجزائر يفتر إلى المنافسة، رغم أن الجزائر اتخذت نهج الرأسمالية التي تشجع على الاستثمار. إلا أن ذلك لم يكن كافيا لأن تطبيقه كان نسبيا¹.

فالمنافسة بالنسبة للمستثمر الأجنبي شيء مهم لوجود استثماره ونجاحه، فبدون وجود سوق منافسة جيد في البلد المستضيف للاستثمار الأجنبي يجعل سير النشاط الاستثماري ضعيفا ولا يكون ناجحا كما في الدول المتقدمة والتي تتمتع بسوق منافسة قوي.

المطلب الثالث: عدم استقرار العملة والسياسات الاقتصادية

تعتبر استقرار العملة والسياسات النقدية في أي بلد من العوامل الأساسية التي تضمن للمستثمر بيئة ومناخ استثماري ملائم، حيث أنه كلما كان سعر الصرف متوازنا ومستقر كلما زاد تدفق الاستثمار الأجنبي في البلد، أي أن سعر الصرف يؤثر بشكل غير مباشر على قرارات المستثمرين الأجانب، وسنعالج في هذا المطلب تقلبات سعر الصرف وتأثيره على الاستثمارات الأجنبية (الفرع الأول) ثم تأثير التضخم وعدم استقرار الاقتصاد الكلي على الاستثمارات الأجنبية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تقلبات سعر الصرف وتأثيرها على الاستثمارات الأجنبية

لدراسة تقلبات سعر الصرف نتطرق إلى تعريف سعر الصرف (أولا) ثم تأثيرها على الاستثمارات الأجنبية (ثانيا).

أولا: تعريف سعر الصرف

يمكن أن نعرف سعر الصرف على أنه: «عملة دولة بعملة دولة أخرى، أو نسبة مبادلة عملتين نأخذ العملتين فأحدى العملتين يمكن اعتبارها سلعة والعملة الأخرى بمثابة الثمن،

¹. بسمة بوبشطولة، المرجع السابق، ص 262.

أي أن سعر الصرف يعبر عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى¹.

ويعرف أيضا على أنه: "عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، حيث أن هذا التعريف يركز على آلية العرض والطلب، فأحدى العملات تمثل السلعة والأخرى تمثل ثمنها لها"².

من خلال هذين التعريفين يتضح أن سعر الصرف مرتبط بعمليتين إحداهما وطنية والثانية أجنبية. ويمكن أن نميز بين طريقتان للتسعير:

الطريقة الأولى تسمى التسعير المباشر أو كما يسمى التسعيرة المؤكدة، حيث يمثل عدد وحدات العملة الأجنبية التي يجب أن يتم دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، ويلاحظ أنه أصبح قليل من الدول من يسهل هذه الطريقة مثل دولة بريطانيا والتي تقيس الجنيه الإسترليني³.

أما الطريقة الثانية فهي التسعير غير المباشر أو التسعيرة غير المؤكدة ويمثل عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يجب أن يتم دفعها والحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية⁴. أي أن هذه الطريقة عكس الطريقة الأولى (التسعير المباشر) حيث أن معظم الدول تقريبا تستعمل هذه الطريقة بما فيهم الجزائر.

ثانيا: تأثير تقلبات سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي

نظرا لأهمية سعر الصرف يمكن القول أن استقرار أسعاره في البلد المضيف الاستثمار الأجنبي يعتبر أمر مهم جدا للمستثمر، وذلك لأن استقرار سعر الصرف يعني استقرار العوائد المحصلة من الاستثمارات في البلد المضيف والتي ستحول إلى البلد الأم للمستثمر، أي بعبارة

¹. خليفة عزي، "دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1980.2021)"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 01، 2023، ص 449.

². بوزيد بورنان، كمال رزيق، "قياس أثر سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990.2020"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 01، 2022، ص 83.

³. خليفة عزي، المرجع السابق، ص 449.

⁴. بوزيد بورنان، كمال رزيق، المرجع السابق، ص 83.

أخرى أن التغييرات الكبيرة والتقلبات المفاجئة في سعر الصرف تجعل المبالغ المتحصل عليها من الاستثمار في البلد المضيف تكون أقل، ويعد هذا مضر للمستثمر¹.

وتعتبر أيضا تقلبات أسعار الصرف التي يشهدها الاقتصاد الجزائري سيؤثر سلبا على تباطي الصرف الأجنبي وبالتالي يؤثر بشكل مباشر على الاستثمارات الأجنبية²، حيث كلما كان سعر الصرف منخفضا كلما قل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في البلد المضيف، فهذا يدل على مدى أهمية سعر الصرف بالنسبة للمستثمر الأجنبي، فتدهور قيمة العملة المحلية للبلد المستضيف للاستثمار وانخفاض سعرها بالنسبة للعملة الأخرى وخاصة يؤدي إلى نقص أرباح المستثمرين عند تحويلها إلى الخارج³، وهذا ما لا يتناسب مع هدف المستثمر فهو يسعى لزيادة أرباحه لا إلى التسبب في نقصها وبالتالي خسارته لأمواله وأرباحه.

فالمستثمر قبل إقدامه على الاستثمار في بلد ما فهو يدرس هذا البلد من عدة نواحي كي لا يقوم باستثمار فاشل في بلد لا يصلح فيه الاستثمار، فبالنسبة للجزائر ورغم السياسات التي اتبعتها في الآونة الأخيرة لغرض استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إلا أنها مازالت بعيدة عن مرادها، لأن هناك الكثير من العوائق والعقبات التي تواجه المستثمرين ولا بد من الدولة أن تقوم بإزالتها.

الفرع الثاني: تأثير التضخم وعدم استقرار الاقتصاد على الاستثمار

لغرض معرفة كيف يؤثر التضخم على الاستثمار الأجنبي نتطرق أولا إلى تعريفه ثم إلى تأثيره على الاستثمارات الأجنبية.

أولا: تعريف التضخم:

¹. أمين تمار، "دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1990.2014)"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 01، 2023، ص 253.

². بوزيد بورنان، كمال رزيق، المرجع السابق، ص 91.

³. كمال قويدري، أمينة بلغيث، "محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مجلة الإبداع، المجلد 11، العدد 01، 2021، ص 540.

يعرف التضخم على أنه: "ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تضم شريحة واسعة من المواطنين"¹.

وعرفه البعض أيضا على أنه: "معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار، ويكون هذا في حالة ما إذا كان مستوى الطلب على السلعة أو الخدمة أكبر من الطاقة الإنتاجية مما يشكل ضغطا على الأسعار فيدفعه إلى الارتفاع بشكل كبير"².

من خلال هذين التعريفين يتبين أن التضخم هو ارتفاع غير مسبق في الأسعار نتيجة لتزايد الطلب ونقص في الإنتاج، وهو ما تعاني منه الدول النامية بكثرة وخاصة في الجزائر رغم الإمكانيات الهائلة المتاحة لها، إلا أن نموها الاقتصادي في حالة ركود مستمر.

ثانيا: أسباب التضخم

من بين أهم أسباب التضخم هو أن الحكومة تلجأ إلى الزيادة في التوسع النقدي لأنها تخلق عجزا في الموازنة، ويرجع أيضا إلى عوامل اقتصادية واجتماعية مثل ارتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة تفوق زيادة الإنتاجية، حيث أن هذا يؤدي إلى زيادة كبيرة في الأسعار³.

كما ننوه إلى أنه من بين أسباب التضخم الارتفاع الكبير في الأسعار والاعتماد الكبير على الاستيراد بدل المنتوجات المحلية.

ثالثا: تأثيره على الاستثمار الأجنبي

يعتبر التضخم مقياسا لعدم استقرار الاقتصاد الكلي حيث أنه يؤثر بشكل سلبي على قرارات المستثمرين الأجانب المحتملين والحاليين، كما يؤدي ارتفاع الأسعار إلى انخفاض نسبة رأسمالهم وبالتالي الزيادة في تكلفة الإنتاج⁴.

¹ . رفيق نزار، بشير محمد موفق، "تأثير التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة نفطية: باستخدام الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة المتباطئة لاختبار الحدود"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 10، العدد 01، 2023، ص 504.

² . بسمة بويشطولة، المرجع السابق، ص 264.

³ . وسيلة سي بشير، أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد درايغية أدرار، الجزائر، 2023/2022، ص 59.

⁴ . رفيق نزار، بشير محمد موفق، المرجع السابق، ص 505.

ويساهم التضخم أيضا في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، وذلك نتيجة لماله من تأثير على سياسات التسعير وحجم الأرباح وغيرها، بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى مزيد من تقلبات في سعر الصرف، وهو انعكاس لعدم الاستقرار الاقتصادي للدولة ودليل على عجزها بالتحكم في السياسات الاقتصادية وهذا كله يصب ضد استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية¹.

وحسب خبراء صندوق النقد الدولي يوجد هناك 03 متغيرات مهمة تؤثر على تطورات الأسعار في الجزائر وتتمثل في: التغيير في عرض النقود، سعر الصرف الإسمي الفعلي، وتحركات أسعار النفط².

وعليه، فإن التضخم في الدول يؤدي إلى نفور وعزوف المستثمرين الأجانب وذلك بسبب عدم تحقيق أرباح كبيرة مقارنة بالدول الأخرى التي لا تعاني من التضخم، فالمستثمر الأجنبي يفضل استثمار أمواله في بلد آمن ومستقر اقتصاديا ليكون ربحه أسرع وأكثر.

¹. منير خروف وآخرون، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2000-2017"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 09، 2020، ص146.

². بسمة بوبشطولة، المرجع السابق، ص265.

المبحث الثاني: المعوقات المالية

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية وخاصة في الآونة الأخيرة لاستقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتي تساهم كثيرا في تطور النمو الاقتصادي في البلاد، إلا أن من بين أهم الأسباب التي جعلت هذه الجهود لا تحقق النتائج المرجوة منها هي المشاكل المتعلقة بالقوانين التي تنظم الجانب المالي للدولة والتي لها علاقة مع قوانين الاستثمار، وذلك نظرا لما يتطلبه النشاط الاستثماري للعديد من الإجراءات المالية المهمة لاستكمال مشروعه، حيث أن توفير بيئة مالية سليمة ومناسبة للمستثمر من أبرز العوامل التي تحفز على الاستثمار في ذلك البلد.

وعلى عكس ذلك فإن عدم الاستقرار في الجانب المالي وخاصة فيما يتعلق بالتشريعات المالية ووجود العديد من العوائق والمشاكل في هذا الجانب يؤدي الى انخفاض جاذبية السوق الوطنية أمام المستثمر الأجنبي.

وسنعالج في هذا الموضوع عراقيل تمويل المشاريع (المطلب الأول) ثم النظام الجبائي وتأثيره على الاستثمار (المطلب الثاني) وأخيرا قيود تمويل الأرباح والاستثمارات الخارجية.

المطلب الأول: عراقيل تمويل المشاريع الاستثمارية

يعد التمويل أحد الركائز الأساسية لقيام المشاريع الاستثمارية كونه الأداة التي تترجم الفكرة الاستثمارية إلى مشروع حقيقي مجسد على أرض الواقع لكنه يعتبر من أصعب المهام التي قد تواجه المستثمر الأجنبي وخاصة في الدول النامية كما هو الحال في الجزائر، الأمر الذي يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار.

وسنتطرق في هذا المطلب إلى إلزامية التمويل المحلي (الفرع الأول) ثم تعقيد إجراءات الحصول على القروض الاستثمارية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: إلزامية التمويل المحلي

يقصد بالتمويل المحلي الموارد المتاحة والتي يمكن أن تتوفر من مصادر مختلفة على مستوى الوحدات المحلية وذلك بهدف تحقيق أكبر معدلات التنمية المحلية.¹

¹ . وهيبة بن ناصر، "التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 06، ص 91.

وقد أشار المشرع الجزائري إلى التمويل المحلي لأول مرة بموجب الأمر 03/01 المتعلق بالاستثمار (الملغى) حيث نصت المادة 04 مكرر 01 الفقرة الأخيرة على ضرورة اللجوء إلى التمويل المحلي باستثناء تشكيل رأس المال، وبصدور الأمر 09/16 نلاحظ أنه قام بإلغاء هذا الشرط مع الإبقاء عليه في قانون المالية ل 2016 وذلك من خلال المادة 55 منه، وبصدور قانون المالية ل 2020 تم إلغاء شروط اللجوء الاجباري للتمويل المحلي ، ونلاحظ أنه بصدور القانون 18/22 المتعلق بالاستثمار نجد أن المشرع لم يرقم بذكر هذا الشرط، ما يدل على تخفيف الإجراءات التقييدية للمستثمر وإظهار رغبته في جذبته بكل الوسائل.¹

وبهذا، فالمشرع قام بفرض قاعدة التمويل المحلي كأصل عام، وبسبب عدم قدرة البنوك الجزائرية على القيام بهذه العملية قام بإجراء استثناء من خلال السماح للمستثمرين بإمكانية اللجوء على تحويلات خارجية وذلك بفرض رقابة على عمليات الاستدانة من طرف الجهات المختصة.²

بالإضافة إلى المشاكل والصعوبات التي يعاني منها المستثمر من أجل الحصول على التمويل المحلي المقرر قانونا، ولعل من أبرز هذه المشاكل البطء في إجراءات التعامل مع المستثمرين، خاصة فيما يتعلق بطلبات القروض والذي يلزم عليه المرور على المحافظة العقارية واتباع إجراءات نقل الملكية ودفع رسوم كبيرة قد تؤثر على الوضعية المالية للمستثمر.³

ونجد أن اغلب المستثمرين وخاصة الأجانب منهم يعتبرون التمويل أو الدولة التي توفر لهم قرض أكبر للحصول على قروض من أنسب الدول التي يمكن ان ينجح فيها المشروع الاستثماري.⁴

الفرع الثاني: تعقيد إجراءات الحصول على القروض الاستثمارية

يعتبر الوصول الى القروض البنكية في الجزائر بالنسبة للمستثمرين أمرا معقدا وصعبا، فإجراء تمويل الاستثمارات وخاصة الأجنبية يعاني من البطء الشديد وصعوبات الحصول على

¹. ريمة بن عميروش، المرجع السابق، ص 234.235.

². ريم عجابي، "النظام القانوني للرقابة على الصرف في مجال الاستثمار في الجزائر"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد 03، 2023، ص 566.

³. ريمة بن عميروش، المرجع نفسه، ص 237.

⁴. محمد براك، "التمويل المالي وأثره على تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص 452.

قروض وذلك راجع لعدة أسباب أهمها نقص الكفاءات المهنية لدى مسيري البنوك فيما يتعلق بتسيير القروض وتقييم المخاطر، ضعف الهياكل القاعدية وبطء أنظمة المعلومات البنكية وضعف أداء البورصة الجزائرية، وهذا ما أدى إلى رداءة السوق المالية الجزائرية.¹ وفي نفس الوقت نجد أن ملفات طلب القروض تحتوي على العديد من الوثائق الأمر الذي يتطلب الكثير من الوقت و الجهد من طرف المستثمر وتجدر الإشارة إلى أنه هذه القروض لا تقدم مجانا بل يجب على المستثمر أن يقدم ضمانات كافية تلائم حجم القرض المراد الحصول عليه، وتتمثل هذه الضمانات في الرهن الرسمي أو الحيازي أو الضمان الاحتياطي، وفترة دراسة ملف القرض تأخذ وقتا طويلا وقد تستغرق عدة أشهر أو تتجاوز ال مع إمكانية قبول أو رفض هذا الملف، وهذا الأمر الذي لا يتوافق مع المستثمر الأجنبي ولا يخدم مشاريعه التي تتطلب سرعة في الإنجاز.²

ورغم محاولة المشرع الجزائري في الآونة الأخيرة في إصلاح النظام البنكي إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن كافية لجذب المستثمرين الأجانب، كما أن المشرع فرض على المستثمر (سواء كان وطني أو أجنبي) ضرورة الحصول على ترخيص من المجلس النقدي والمصرفي وذلك بسبب أن الدولة تمارس رقابة على القطاعات التي تعتبر إستراتيجية.³ إذا نخلص القول أن طول وتعقيد الإجراءات الخاصة للحصول على القروض الاستثمارية في الجزائر من أبرز التحديات التي تواجه المستثمر الأجنبي، حيث أن هذه التعقيدات لا تتناسب مع أهداف المستثمر والذي يبحث عن التسهيلات في الإجراءات لإكمال مشروعه في اسرع وقت، بالإضافة إلى عبء تقديم الضمانات للبنك لغرض الحصول على قروض، والتي تثقل كاهل المستثمر الأجنبي، حيث أنها يجب أن تلائم حجم القرض وقد تكون قيمتها تساوي أو تفوق القرض الذي يريد الحصول عليه مع الأخذ بالاعتبار حجم الفائدة التي يتعين عليه أن يقوم بردها مع تسديد القرض، فكل هذه الصعوبات التي تواجه المستثمر الأجنبي تؤدي

¹ . محمد رضا حمادي، علي هشام يوسفات، "القيود الواردة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد 07، 2018، ص 290.

² . ريمة بن عميروش، المرجع السابق، ص 237.

³ . بسمة بوبشطولة، المرجع السابق، ص 260.

إلى نفوره واتجاهه إلى دول أخرى توفر له تسهيلات و ضمانات فعالة وبدون إجراءات كثيرة ومعقدة.

المطلب الثاني: النظام الجبائي وتأثيره على الاستثمار

يعد النظام الجبائي أحد المؤشرات الأساسية التي يعتمد عليها المستثمر الأجنبي لتقييم بنية الدولة المراد الاستثمار فيها، فهو يؤثر على تكلفة الاستثمار وعوائق المشروع، فكلما كان النظام الجبائي للدولة مستقرا وفعالاً كلما كان هذا في صالح المستثمر، إلا أن الجزائر ورغم كل الجهود التي تبذلها لجذب واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إلا أنها مازالت تعاني الكثير من المشاكل التي تشكل عبئاً على المستثمر وتأثر سلباً على قراراته وخاصة فيما يتعلق بالنظام الجبائي.

فسنقوم بدراسة أهم مشاكل هذا النظام كالعيب الضريبي وتأثيره على تنافسية المشاريع الاستثمارية (الفرع الأول) والتعرض للزدواج الضريبي (الفرع الثاني) ثم عدم الاستقرار في التشريعات الضريبية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: العيب الضريبي المرتفع

يعتبر العيب الضريبي المرتفع أحد الصعوبات التي تؤثر سلباً على جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية، فارتفاع الضرائب يساهم في زيادة تكاليف الاستثمار وتقليل العائدات المتوقعة منه، وهذا ما يدفع المستثمرين الأجانب للاستثمار في بلدان أخرى.

أولاً: تعريف العيب الضريبي

يعرف العيب الضريبي على أنه: الآثار الناتجة على أسعار السلع وعوامل الإنتاج سواء نتجت هذه الآثار عن نجاح الممول القانوني في نقل العيب الضريبي أو نتجت كأثار اقتصادية لاستقرار العيب الفعلي للضريبة".¹

وعليه فإن مقدار الضريبة وقواعد فرضها تؤثر على رؤوس الأموال الأجنبية، فكرة الضرائب والأعباء الضريبية المبالغ فيها، حيث أنه تفرض على المستثمر العديد من الضرائب فهناك

¹. بوبكر نبق، "أثر العيب الضريبي على الجباية العادية في النظام الضريبي الجزائري - الضرائب المباشرة نموذجاً"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، 2020، ص 123.

ضرائب على الأرباح وضرائب على الدخل ورسوم على رقم الأعمال وغيرها، تفرض كل هذه الضرائب على المستثمر وهذا ما يؤدي إلى زيادة أعبائه وإرهاقه وبالتالي نفوره¹.

ثانياً: تأثيره على الاستثمار

يؤدي كثرة زيادة الأعباء الضريبية على المستثمرين أو التطبيق المعقد للنظام الضريبي إلى عدم توفير مناخ ملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، فضلاً على الإجراءات الإدارية المعقدة الخاصة بالنظام الجبائي التي تشكل إحدى العوامل الطارئة للمستثمر الأجنبي، فيجب على الدولة السعي لتجاوز هذه العراقيل والعمل على إلغائها أو التخفيف من آثارها²، فالنظام الضريبي يؤثر بطريقة مباشرة على الاستثمار، حيث كلما كان النظام ملائم ومستقر كلما زاد عدد المستثمرين الأجانب.

ونشري إلى أن النظام الجبائي الجزائري ليس من الأنظمة المحفزة للاستثمار رغم كل الحوافز الضريبية التي أقرها المشرع في قانون الاستثمار 18/22، إلا أن هدفه من جذب الأجانب للاستثمار لم يكن بالقدر الكثير. فالنظام الجبائي الجزائري يعاني من العديد من المشاكل وعدم رقمته يؤدي إلى المزيد من الإجراءات الإدارية المعقدة وخاصة أننا نعلم أن الإدارة تعاني من مشاكل الفساد والبيروقراطية كما أشرنا سابقاً.

الفرع الثاني: التعرض للازدواج الضريبي

من بين الظواهر السلبية والمعوقات التي تواجه المستثمر الأجنبي في الجزائر التعرض للازدواج الضريبي، فهو يهدد المستثمر من عدة نواحي وأهمها اقتصادياً حيث يشكل عبئاً مالياً عليه، لذلك سنبين مفهوم الازدواج الضريبي (أولاً) ثم سنتعرض لآثاره (ثانياً).

أولاً: مفهوم الازدواج الضريبي

لمعالجة مفهوم الازدواج الضريبي سنتطرق إلى تعريفه ثم إلى شروط تحققه:

1: تعريف الازدواج الضريبي

¹. وليد لعماري، الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر 1. كلية الحقوق، 2010.2011، ص 94.

². عبد المجيد شنتوفي، المعاملة الإدارية والضريبية للاستثمارات في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص قانون، جامعة مولود معمري. تيزي وزو. كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، 2017، ص 239.

عرفه جانب من الفقه على أنه: "تكرار في التكليف عندما يكلف شخص واحد بالضريبة نفسها أكثر من مرة عن مادة تكليف واحدة".¹

وعرفها البعض على أنها: "مشكلة تعدد فرض الضريبة على المكلف بأدائها خلال نفس الفترة الزمنية".²

ويمكن تعريف الأزواج الضريبي هو إجراء يتم فرضه على المكلف بالضريبة من طرف إدارة الضرائب، حيث يتحمل نفس الشخص عدة ضرائب في وقت واحد.

2: شروط تحقق الأزواج الضريبي

لكي يتحقق الأزواج الضريبي لابد من توفر شروط نذكر منها³:

- وحدة الشخص المكلف بالضريبة،

- وحدة الضريبة المدفوعة،

- وحدة المادة المفروضة عليها الضريبة،

- وحدة المدة المفروضة.

ثانيا: الأزواج الضريبي الدولي

ويكون ذلك عندما يتم فرض ضرائب على دخل المستثمر الأجنبي في دولته الأصلية وفي الدولة المضيفة للاستثمار، بمعنى قد يمنح للمستثمر امتيازات جبائية لا فائدة منها إذا تعرض للأزواج الضريبي الدولي، فإذا لم يتم التنسيق بين التدابير التي يتخذها البلد المضيف للاستثمار والبلد الأصلي مصدر رأس المال وإذا لم تكن سياسة لتدعيم هذه الإجراءات فإن هذه الحواجز ستؤدي إلى إرهاب كامل للمستثمرين بالزيادة المفرطة المفروضة على فوائدهم الاستثمارية.⁴

¹ . سيد علي آيت حمدان، "واقع الأزواج الضريبي وطرق تسويته في التشريع الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 01، ص 233.

² . هدى بصاشي، "واقع النظام الجبائي الجزائري وأثره على الاستثمار"، مجلة البحوث والعلوم المالية والمحاسبية، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص 120.

³ . ريمة بن عميروش، المرجع السابق، ص ص 257، 258.

⁴ . عبد المجيد شنتوفي، المرجع السابق، ص ص 237، 238.

ثالثا: آثار التعرض للازدواج الضريبي

يترتب على إشكالية التعرض للازدواج الضريبي آثار سلبية على الدولة المستضيفة للاستثمار الأجنبي، فعلى الرغم من أن الجزائر تسعى جاهدة لجذب الاستثمار الأجنبي لها عن طريق منحهم حوافز وتوفير أدوات مختلفة وخاصة في سياستها الضريبية، وذلك سعيا منها إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، والازدواج الضريبي يمثل عائقا أمام تحقيق هذا الهدف، كما يؤدي هذا الازدواج الى هروب رؤوس الأموال إلى الدول التي تفرض ضرائب أقل على المستثمرين.¹

الفرع الثالث: عدم الاستقرار في التشريعات الضريبية

يعاني النظام الجبائي الجزائري العديد من المشكلات التي من شأنها أن تعيق تحقيق أهداف الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية، ويعتبر عدم الاستقرار في التشريع الضريبي من أهم هذه المشكلات ويتضح ذلك في التعديلات الكثيرة والمستمرة المتعلقة بالقانون نفسه أو في قوانين المالية العادية والتكميلية، كما نجد أن بعض الصياغات القانونية غامضة وغير واضحة ويمكن أن تفسر بعدة طرق.²

ويعتبر أيضا التغيير الكثير لأنظمة فرض الضريبة وكذا الإجراءات المرتبطة بها يساهم في تعقيد النظام الضريبي وبالتالي تكون فرص أقل لجذب الاستثمار الأجنبي.³ وقد أكدت بعض الدراسات أن من بين أسباب فشل الحوافز الضريبية التي يتبناها المشرع في الدول النامية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية هو عدم ثقة المستثمرين الأجانب في تشريعات هذه الدول، فتعديل القوانين والغائها بكثرة يثير مخاوفهم ويجدون الصعوبة في التكيف مع القانون الذي يشهد تعديلات كثيرة.⁴

¹. ياسمينة لعجال، "إشكالية الازدواج الضريبي الدولي بين الآثار السلبية وفعالية الحلول الوطنية"، مجلة رفات السياسية والقانون، العدد 15، 2016، ص 117.

². جازية أمير، عاشور يوسف، "المنظومة الجبائية في الجزائر: المشاكل وضرورة الإصلاح"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 07، العدد 02، 2018، ص 80.

³. يوسف قاشي، "قراءة في النظام الضريبي الجزائري: المعوقات والحلول، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي"، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 76.

⁴. عبد المجيد شنتوفي، المرجع السابق، ص 236.

ومنه يمكن القول أن التعديلات المستمرة في القوانين الجبائية والقوانين المتعلقة بها كقانون المالية يعطي انطباعاً سيئاً على مناخ استثمار الدولة المضيفة، فإذا كانت هذه التغيرات لا تحدث أثراً إيجابياً ولا تؤدي إلى النمو الاقتصادي فهي حتماً سبب في نفور وعزوف المستثمرين الأجانب على الإقبال على الاستثمار في مثل هذه البلدان كالجزائر.

المطلب الثالث: قيود تحويل الأرباح والاستثمارات الخارجية

تسعى الدولة الجزائرية لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم حوافز وضمانات لهم تجعلهم يقدمون على الاستثمار، فالمستثمر يملك مدة محددة لإكمال مشروعه وبعد انقضاء هذه المدة يحتاج إلى تحويل أرباحه التي تحصل عليها من استثماره إلى دولته الأصلية، رغم أن الجزائر ضمنت لهم تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج لكن هذا الضمان نسبي وليس مطلق إذ أنه مقيد.

وسنعرض من خلال هذا المطلب القيود المفروضة على خروج رؤوس الأموال (الفرع الأول) والرقابة على عوائد الاستثمار (الفرع الثاني) ثم تأثير هذه القيود على جاذبية السوق الجزائرية للاستثمار الأجنبي (الفرع الثالث).

الفرع الأول: القيود المفروضة على خروج رؤوس الأموال

يعد تحويل الأموال التي حصل عليها المستثمر الأجنبي إلى الخارج من أهم طموحاته حيث أنه لن تكون هناك فائدة يجنيها إذا تم حرمانه من حقه في تحويل أمواله إلى الخارج¹، وتتمثل الأموال القابلة لإعادة التحويل في: رأس المال والأرباح، ناتج التنازل أو تصفية الاستثمارات، تحويل رواتب العمال الأجانب والتعويضات المترتبة عن نزع الملكية.²

تعتبر هذه كما أشرنا سابقاً من الضمانات التي كرسها المشرع في المادة الثامنة من القانون 18/22، ونلاحظ من خلال هذه المادة أن المشرع يعتبر تحويل رؤوس الأموال الخاصة بالمستثمر من بين أهم الضمانات التي قام بتكريسها إلا أنه أحاطها بمجموعة من القيود، وسنقوم بذكر قيدين أساسيين هما:

¹ محفوظ بن شعلال، الرقابة على الاستثمار الأجنبي في القانون الجزائري، مذكرة الماجستير في القانون فرع القانون العام، تخصص الهيئات العمومية والحوكمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة. بجاية، 2014، ص 79.

² زينب زياني، "تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناجمة عنها إلى الخارج كضمان للمستثمر الأجنبي في الجزائر"، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 06، العدد 02، ص 124.

أولاً: ضرورة وجود مساهمات خارجية

اشتراط المشرع لقبول تحويل عائدات الإستثمار أن يكون هذا الإستثمار منطلقاً من مساهمات خارجية أجنبية أي من رؤوس أموال مصدرها خارجي¹، ويمكن أن نأخذ هذه المساهمات الخارجية إما شكل المساهمات النقدية والتي تكون بعملة صعبة يقوم بنك الجزائر بتسعييرها بعد التحقق من إستيرادها قانوناً وذلك عن طريق تصريح يقدمه الوسيط المعتمد إلى بنك الجزائر، أو تكون بشكل مساهمات عينية والتي تأخذ شكل المعدات، الآلات والوسائل التقنية والتي هي الأخرى يجب إثبات إستيرادها من الخارج بواسطة مستندات تجارية وجمركية.²

ويمكن القول أيضاً أن المشرع وضع قيد وجود مساهمات خارجية أجنبية من أجل النظر في مدى مشروعية الأموال التي سيقوم المستثمر ببناء مشروعه بها، وذلك بالإستعانة ببنك الجزائر تقادياً لارتباط هذه الأموال بمصادر تبييض الأموال.³

ثانياً: شرط تحويل المساهمات الأجنبية إلى الجزائر

اشتراط المشرع على المستثمر أن يقوم بتحويل رؤوس أمواله بالعملة الصعبة حرة التحويل وهذا حسب ما جاء في المادة الثامنة من القانون 18/22 السالفة الذكر.

ويمكن تعريف العملة الصعبة على أنها: "العملة التي يتم استبدالها بحرية مقابل العملات الأخرى وبدون اشتراط الحصول على موافقة السلطة النقدية".⁴

وقد عرفها المشرع أيضاً من خلال المادة الثانية من النظام رقم 01/09 المتعلق بحسابات العملة الصعبة الخاصة بالأشخاص الطبيعيين من جنسية أجنبية، المقيمين وغير المقيمين والأشخاص المعنويين غير المقيمين⁵

¹. عيبوط محند وعلي، المرجع السابق، 359.

². محفوظ بن شعلال، المرجع السابق، ص 80.

³. عبد الغني حسونة، "حرية إعادة تحويل الأموال الإستثمارية نحو الخارج كضمانة للإستثمار الأجنبي"، مجلة الحقوق والحريات، العدد 03، ديسمبر 2016، ص 151.

⁴. صادق مدحت، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 230.

⁵. الأمر رقم 01/09 المؤرخ في 22/07/2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج ر عدد 44، الصادر في 26 جويلية 2009: "يقصد بالعملة الصعبة كل عملة أجنبية قابلة للتحويل بكل حرية والتي يقوم بنك الجزائر بتسعييرها بانتظام".

كما يتم التحويل بواسطة وسائل الدفع الواردة في المادة 18 من النظام 01/07¹ والتي تشمل: الأوراق النقدية، الصكوك السياحية، الصكوك المصرفية أو البريدية، خطابات الاعتماد، السندات التجارية، وكل وسيلة أو أداة دفع تقوم بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة.² بالإضافة إلى شرط التوطين المصرفي الذي فرضه المشرع لتحويل رأسمال المستثمر، حيث يعتبر التوظيف المصرفي إجراء إداري يضمن للبنوك تسجيل وإعطاء قاعدة نظامية لكل عمليات الاستيراد والتصدير، ويسمح أيضا هذا الإجراء بمراقبة المبادلات مع التجارة الخارجية كما أن المشرع قام بتنظيمه بواسطة النظام 01/07 وأوكل هذه المهمة للوسيط المعتمد.³

الفرع الثاني: الرقابة على تحويل عائدات الاستثمار

يعتبر الهدف من فرض الرقابة على عائدات الاستثمار التأكد من أنها قانونية وأنها خالية من كافة الحقوق الواجب سدادها، فيعتبر البعض أن فرض الرقابة على تحويل عائدات الاستثمار يعتبر عائقا أمام رؤوس الأموال الأجنبية، لكن من جهة أخرى هي ضرورية وخاصة للبلدان النامية للحفاظ على توازنها المالي، فالمستثمر الأجنبي يجد نفسه مقيد عند تحويله للعائدات ومن بين هذه القيود:

أولا: تقديم ملف التحويل عن طريق وسيط معتمد

حدد المشرع ملف إعادة تحويل الأرباح من خلال النظام 403/05⁴، وذلك عن طريق وسيط معتمد بالحصول على رقم التوطين، ويجدر الذكر أن هذا الملف يحتوي على العديد من الوثائق اللازمة والضرورية لإكماله وهذا ما يجعله عائقا أمام المستثمر الأجنبي.⁵

ثانيا: عدم تحديد آجال إعادة التحويل

1. نظام رقم 01/07 مؤرخ في 04 فيفري 2007، يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، ج ر عدد 41، الصادرة في 14 ماي 2007 معدل ومتمم.

2. ريمة بن عميروش، المرجع السابق، ص 248.

3. أحلام بلجودي، "التدابير البنكية في مجال الرقابة على حركة رؤوس الأموال"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 16، العدد 04، 2021، ص 430428.

4. نظام رقم 05/04 مؤرخ في 6 يونيو 2005، يتعلق بالاستثمارات الأجنبية، ج ر عدد 54، الصادرة في 41 يوليو 2005.

5. محفوظ بن شعلال، المرجع السابق، ص 83.

قبل صدور النظام 03/05 قام المشرع بتحديد آجال التحويل لمدة شهرين من تاريخ إيداع الطلب لدى الجهة المختصة، لكن بعد صدور الأمر 03/05 لم يتم تحديد المدة التي يجب الالتزام بها لإعادة التحويل مما يعني أن التوظيف يكون عبارة عن إجراء تصريحي فقط.¹

ثالثا: عدم تحديد عملة التحويل

بالنظر إلى قوانين الاستثمار التي عرفتها الجزائر، وكذا الأنظمة المتعلقة بالصرف وحركة رؤوس الأموال، يمكن القول أنه لم يتم تحديد نوع العملة التي سيتم بها إعادة التحويل²، وهذا يعني أن أي عملة حرة ومعروفة في السوق الدولية يمكن أن تكون صالحة للتداول والعمل بها، كما أن العملة التي غالبا ما تميل إلى الارتفاع مقابل العملات الوطنية الأخرى هي: الدولار، اليورو، الجنيه الإسترليني، الين الياباني.³

الفرع الثالث: تأثيره هذه القيود على جاذبية السوق الجزائرية للاستثمار الأجنبي

يمكن القول أن المشرع تماشى مع أحكام القانون الدولي الذي يضمن حق المستثمر في تحويل رؤوس أمواله إلى الخارج، فهذا الضمان يخلف لدى المستثمر جو من الثقة، رغم هذا فإن هذا الضمان له استثناءات وقيود.⁴

وتعتبر كل هذه القيود التي فرضها المشرع على المستثمر الأجنبي عند تحويل أمواله وعائداته إلى الخارج من أبرز العوائق التي تواجهه، فالشكليات والإجراءات الكثيرة والمعقدة التي يجب عليه إتباعها تقلل من فرص جذب المستثمر.

ورغم أن هذه القيود تنقص من جاذبية الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر إلا أنه من المنطقي أن تحرص الدولة على منع هروب رؤوس الأموال الوطنية نحو الخارج،⁵ وأيضا مراقبة وحماية ميزان مدفوعاتها والمحافظة على احتياطات الدولة من العملات الصعبة.⁶

1. نعيمة بن أوديع، النظام القانوني لحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر في مجال الاستثمار، مذكرة الماجستير في الحقوق فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري. تيزي وزو، 2010، ص 77.

2. محفوظ بن شعلال، المرجع السابق، ص 83.

3. زينب زياني، المرجع السابق، ص 127.

4. نادية والي، المرجع السابق، ص 276.

5. نعيمة بن أوديع، المرجع نفسه، ص 96.

6. عقيلة دالي، الحماية المقررة للاستثمارات الأجنبية في الاتفاقيات الثنائية (التجربة الجزائرية نموذجاً)، أطروحة الدكتوراه في القانون فرع الحقوق تخصص قانون الأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2018، ص ص 140.141.

إذا ومن خلال كل ما سبق يتضح أن كل هذه القيود التي وضعتها الجزائر ما هي إلا حماية للأموال من الجرائم التي يمكن أن تكون محلها تبييض الأموال وغيرها من الجرائم الأخرى المتعلقة بالمال.

خلاصة الفصل الثاني

يتبين لنا من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل أن البيئة الاقتصادية والمالية في الجزائر تعاني في كثير من الجوانب والتي تحد من جاذبية الاستثمارات الأجنبية، فضعف البنية التحتية يؤثر سلبا على نجاح واستمرارية المشروع الاستثماري، وكذا سوق العمل الذي يعاني كثيرا من نقص اليد العاملة المؤهلة والتي أجبرت المستثمر إلى جلب عمال مؤهلين من بلده، وكذا افتقار الجزائر لسوق المنافسة وأيضا عدم استقرار العملة وتذبذب سعر الصرف.

فكل هذه المشاكل الاقتصادية لا تساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى هشاشة وضعف النظام المالي الذي يؤدي لصعوبة الوصول إلى تمويل المشاريع الاستثمارية وأيضا الإجراءات المعقدة والمكلفة للحصول على القروض، فضلا عن المنظومة الجبائية الغير مستقرة والمعقدة والتي تزيد من أعباء المستثمر، إلى جانب هذه المشاكل تفرض عليه أيضا قيود على تحويل الأرباح والعوائد التي قام بكسبها من استثماره، إذ تؤثر هذه القيود على جاذبية الاستثمار، فلا يوجد معنى بالنسبة للمستثمر الأجنبي إذا لم يستطع تحويل أرباحه إلى بلده الأصلي بأريحية .

وعليه فإن هذه الصعوبات التي تواجه المستثمر الأجنبي في الجزائر تؤدي إلى التخفيف من هذه الصعوبات لضمان بيئة استثمارية جاذبة وآمنة لاستقطاب رؤوس الأموال.

الخاتمة

استنادا إلى مما سبق بيانه يمكن القول أن الإطار القانوني المنظم لهذا القطاع وعلى الرغم من الجهود المبذولة من السلطات الجزائرية لتحسين مناخ الأعمال وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، إلا أنه لا يزال يعاني جملة من الإشكالات التشريعية والعملية التي تحد من فعاليته، فقد جاء القانون رقم 18/22 المتعلق بالاستثمار كخطوة تسريعية مهمة تسعى إلى إصلاح المنظومة القانونية السابقة التي اتسمت بالتشتت إلا أن تطبيق هذا القانون لا يزال يواجه عدة تحديات على أرض الواقع تعيق تحقيق أهدافه التنموية.

والملاحظ أن تسهيل الاستثمار لا يتوقف فقط عند سن النصوص، بل يرتبط أساسا بمدى تفعيلها وتوفير بيئة عملية مناسبة لتطبيقها، غير أن الواقع يكشف أن الجزائر لا تزال تواجه صعوبات حقيقية تتمثل أساسا في عدم استقرار الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي نتيجة التعديلات المتكررة، لا سيما تلك التي تطرأ من خلال قوانين المالية والمالية التكميلية، وهنا يؤدي إلى حالة من انعدام الثقة لدى المستثمر الأجنبي ويزعزع من مبدأ الاستقرار التشريعي. هذا إلى جانب سيادة عقلية بيروقراطية متجذرة في الإدارة الجزائرية، تتجلى في تعقيد الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء وتسيير المشاريع وغياب الرقمنة الكافية، وانتشار الرشوة والفساد داخل الإدارات مما يزيد من معاناة المستثمر الأجنبي ويعيق أي إصلاح حقيقي. كما أن الدولة، رغم ما تقدمه من تسهيلات ظاهريا، فإنها لا تزال تفرض جملة من القيود على الاستثمار الأجنبي مثل اشتراط الحصول على تراخيص مسبقة أو اعتماد خاص والالتزام بمتطلبات بيئة صارمة، وتضاف إلى ذلك هشاشة البنية التحتية، لا سيما في المناطق الداخلية وضعف وضوح الرؤية الاستراتيجية للترويج للاستثمار الأجنبي في البلاد، مما يجعل البيئة العامة غير مواتية بشكل كاف لجذب الاستثمارات الخارجية.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الجوهرية التي تفسر محدودية تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر، ومن أبرزها:

- عدم استقرار الإطار القانوني للاستثمار، وتعدد التعديلات عليه، خاصة من خلال قوانين المالية وقوانين المالية التكميلية.

- تعقيد الإجراءات الإدارية المرتبطة بتأسيس وتسيير المؤسسات، وانتشار البيروقراطية على نطاق واسع في الإدارات الجزائرية.

- تفشي الرشوة والفساد في الإدارات العمومية، مما يعيق فعالية الإصلاحات القانونية والتنظيمية.

- القيود الإدارية والتشريعية المفروضة على حرية الاستثمار الأجنبي، بما في ذلك شروط التراخيص المسبقة.

- ضعف البنية التحتية في عدة مناطق، مما يحد من جاذبية الاستثمار المحلي والأجنبي.

- المخاوف المتعلقة بتقلبات السياسة النقدية، التي تزيد من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي.

- صعوبة الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع مما يسبب تأخير وإعاقة لتنفيذ المشروع الاستثماري.

- التوصيات:

توصي الدراسة بجملة من الإصلاحات الجذرية التي من شأنها تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية في الجزائر نذكر منها:

- توحيد الإطار القانوني للاستثمار وضمان استقراره، مع تقليص التعديلات المتكررة لاسيما تلك المرتبطة بقوانين المالية.

- محاولة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وتحسين جودة القوانين المتعلقة بحماية الملكية الفكرية وخاصة مع انتشار التقليد والتزوير.

- تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيلها، مع إلغاء القيود غير المبررة، والعمل على رقمنة الإدارة العمومية للتقليل من البيروقراطية.

- محاربة الفساد الإداري والرشوة المنتشرة داخل الأجهزة الحكومية، من خلال تفعيل آليات المراقبة والمحاسبة وتطهير الإدارة من الممارسات غير القانونية.

- تحسين البيئة التحتية الاقتصادية لاسيما في المناطق الداخلية، وتوفير الخدمات الأساسية لنجاح المشاريع الاستثمارية.

- تنظيم العقارات الموجودة في الجزائر وتخصيص جهة واضحة للقيام بإحصائها وتسجيلها ثم توزيعها على المستثمرين لتجنب كثرة الإجراءات الإدارية.

- تحقيق استقرار في السياسة النقدية والمالية من خلال تبني سياسات موحدة وواضحة للمستثمرين.

- مراجعة شاملة للسياسة الاقتصادية المعتمدة، والتخلي عن النهج الجبائي المبالغ فيه والذي يعوق الانفتاح على الاستثمار الأجنبي، مع تبني سياسة اقتصادية شفافة ومتوازنة.
- التعريف والترويج لمميزات الاستثمار في الجزائر وخاصة مع توفر العديد من القطاعات التي تعتبر جذابة للمستثمر الأجنبي كقطاع السياحة والفلاحة والصناعة.

قائمة المصادر

المراجع

أولاً: المصادر

1. النصوص القانونية

- القانون رقم 11/91 المؤرخ في 27 أفريل 1991، يحدد القواعد العامة المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية جريدة رسمية عدد 21 الصادرة بتاريخ 08 ماي 1991.
- القانون رقم 01/06 المؤرخ في 20/02/2006 المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، جريدة رسمية رقم 14 المؤرخة في 08/03/2006.
- القانون رقم 11/11 المؤرخ في 18 يوليو 2011، يتضمن قانون المالية التكميلي ل 2011، الجريدة الرسمية عدد 40 الصادرة في 20 يوليو 2011.
- القانون رقم 18/15 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية عدد 72، الصادرة في 31 ديسمبر 2015.
- القانون رقم 09/16 مؤرخ في 03 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، جريدة رسمية عدد 46 صادر بتاريخ 03 أوت 2016.
- القانون رقم 14/19 مؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية ل 2020، الجريدة الرسمية عدد 81، الصادرة في 30 ديسمبر 2019.
- القانون 18/22 المؤرخ في 24 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار، جريدة رسمية عدد 50، الصادرة في 28 يوليو 2022.
- القانون رقم 17/23 المؤرخ في 15 نوفمبر 2023، يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأموال الخاصة للدولة الموجه لإنجاز المشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية العدد 73، الصادرة في 16 نوفمبر 2023.
- الأمر رقم 58-75 المؤرخ 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني الجزائري، الجريدة الرسمية عدد 78، 1975، معدل ومتمم.
- الأمر رقم 03/01 مؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، جريدة رسمية عدد 47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001.
- الأمر 04 /08 المؤرخ في 1 سبتمبر 2008 يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأموال الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، جريدة رسمية عدد 49، الصادرة في 3 سبتمبر 2008.

- الأمر رقم 01/09 المؤرخ في 22/07/2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، جريدة رسمية عدد 44، الصادر في 26 جويلية 2009.

2. النصوص التنظيمية:

- المرسوم التنفيذي رقم 22/ 299 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022 يحدد كفاءات تسجيل الاستثمارات أو التنازل عن الاستثمارات أو تحويلها وكذا مبلغ وكفاءات تحصيل الأتاوى المتعلقة بمعالجة ملفات الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 60 الصادرة في 18 سبتمبر 2022.

- المرسوم التنفيذي 22/302 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022 يحدد معايير تأهيل الاستثمارات المهيكلة وكفاءات الاستفادة من مزايا الاستغلال وشبكات التقييم، الجريدة الرسمية عدد 60 الصادرة في 18 سبتمبر 2022.

- المرسوم التنفيذي رقم 23/486 المؤرخ في 28 ديسمبر 2023 المحدد لمكونات العقار الاقتصادي التابع للأموال الخاصة بالدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية عدد 85 الصادرة في نوفمبر 2023.

- المرسوم التنفيذي رقم 23/487 المؤرخ في 28 ديسمبر 2023 يحدد شروط وكفاءات منح الامتياز القابل للتحويل إلى تنازل عن العقار الاقتصادي التابع للأموال الخاصة للدولة الموجه لإنجاز المشاريع الاستثمارية، الجريدة الرسمية عدد 85 الصادرة في 2023.

3. الأنظمة:

- نظام رقم 04/ 05 مؤرخ في 6 يونيو سنة 2005، يتعلق بالاستثمارات الأجنبية، جريدة رسمية عدد 54، الصادرة في 41 يوليو سنة 2005.
- نظام رقم 01/ 07 مؤرخ في 04 فيفري 2007، يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، الجريدة الرسمية عدد 41، الصادرة في 14 ماي 2007 معدل ومتمم.

ثانيا: المراجع

1. الكتب:

- السنهوري عبد الرزاق، الوسيط في شرح القانون المدني، مجلد 01، ج 07، 1994 بيروت.

- السامرائي دريد محمد، الاستثمار الأجنبي: المعوقات القانونية والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- عبد اللطيف محمد، نزع الملكية للمنفعة العامة، دراسة تأصيلية مقارنة، دار النهضة العربية، مصر، 1988.
- عبد الحميد الشواربي، أسامة عثمان، منازعات الأوقاف والاحكام والنظام القانوني لأملاك الدولة الخاصة ونزع الملكية في ضوء الفقه والقضاء والتشريع، منشأة المعارف، ط03، الإسكندرية، 1997.
- عيبوط محند وعلي، الإستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط02، الجزائر، 2014.
- الليحاني ليلي، قانون الاستثمار واتفاقيات الشراكة، بيت الأفكار، الدار البيضاء بالجزائر، ط1، 2024.
- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- نويرة هدى، نظام الحماية القانونية للاستثمار في الجزائر "مؤلف جماعي"، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة الجزائر، ط1، 2020.
- 2. المذكرات والرسائل الجامعية:**
- بوبشطولة بسمة، نظام الاستثمارات بين الضمانات القانونية والمعيقات التطبيقية . في التشريع الجزائري ، أطروحة الدكتوراه علوم في القانون تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2023.
- بن عميروش ريمة، تجربة الجزائر في مجال الاستثمار بين التقييد والتحفيز، أطروحة الدكتوراه تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2023.
- حسين نواره، الحماية القانونية لملكية المستثمر الأجنبي في الجزائر، رسالة الدكتوراه في العلوم تخصص قانون، كلية الحقوق جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013.
- دالي عقيلة، الحماية المقررة للاستثمارات الأجنبية في الاتفاقيات الثنائية (التجربة الجزائرية نموذجاً)، أطروحة الدكتوراه في القانون فرع الحقوق تخصص قانون الأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2018.

- دومة نعيمة، النشاطات المقننة في الجزائر، رسالة الدكتوراه في القانون، فرع القانون الإداري للأعمال، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1، 2016.
 - سي بشير وسيلة، أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد درايعة أدرار، 2023.2022.
 - شعبان صوفيان، ضمانات الاستثمار الأجنبي في الجزائر بين التشريع الداخلي والاتفاقيات الدولية، أطروحة دكتوراه علوم تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2019.2018.
 - المجيد شنتوفي، المعاملة الإدارية والضريبية للاستثمارات في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري . تيزي وزو، 2017.
 - والي نادية، النظام القانوني الجزائري للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، أطروحة الدكتوراه في العلوم تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو، دون سنة نشر.
 - بن أوديع نعيمة، النظام القانوني لحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر في مجال الاستثمار، مذكرة الماجستير في الحقوق فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2010.
 - بن شعلال محفوظ، الرقابة على الاستثمار الأجنبي في القانون الجزائري، مذكرة الماجستير في القانون فرع القانون العام، تخصص الهيئات العمومية والحوكمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2014.
 - موهوبي محفوظ، مركز العقار من منظور قانون الاستثمار، مذكرة الماجستير في الحقوق، فرع قانون الأعمال، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2009.
 - لعماري وليد، الحوافز والحوافز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة الماجستير في القانون فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 . 2011.2010.
- 4. المقالات العلمية:**

- أوبعش هجيره، بيروقراطية الجهاز الإداري في الجزائر، دراسة بنية المفهوم وواقع التطبيق، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 06، العدد 01.
- أمير جازية، عاشور يوسف، المنظومة الجبائية في الجزائر: المشاكل وضرورة الإصلاح، مجلة دراسات جبائية، المجلد 07، العدد 02، 2018.
- آيت حمدان سيد علي، واقع الازدواج الضريبي وطرق تسويته في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 01.
- بوحلايس إلهام. قاعدة الشراكة الدنيا (49/51%) في مجال الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 30، العدد 03، 2019.
- بوشكيوة عثمان، اجراء التسخير الإداري للوقاية من جائحة كورونا كوفيد 19 في التشريع الجزائري، المجلد 10، العدد 01، 2023.
- بولعيد بوعوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04.
- بن حمادة حنان، ضمانات تفعيل الاستثمار الصناعي من خلال العقار الصناعي في ظل القانون 18/22 المتعلق بالاستثمار، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 11، العدد 02، 2024.
- بوقرة إسماعيل، العقار الصناعي كعائق أمام تشجيع وتطوير الاستثمار بالجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، 2019.
- بلوضاح الجيلالي، واقع قطاع النقل البري في الجزائر: المعوقات والحلول (دراسة وصفية تحليلية)، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، المجلد 04، العدد 02، 2020.
- بلغنو سومية، رميساء نجاه مواسيم، البنية التحتية الرقمية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2019.2020)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 02، العدد 32، 2024.
- بن حسين ناجي، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، المجلد ب، العدد 31، 2009.
- بروك طارق، نجيب بولماين، التكوين المهني وسوق العمل بالجزائر. دراسة تحليلية، مجلة الأسرة والمجتمع، المجلد 11، العدد 01، 2023.

- بوزيد بورنان، كمال رزيق، قياس أثر سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990.2020، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 01، 2022.
- بن ناصر وهيبة، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 06،
- براك محمد، التمويل المالي وأثره على تدفق الإستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2021.
- بصاشي هدى، واقع النظام الجبائي الجزائري وأثره على الاستثمار، مجلة البحوث والعلوم المالية والمحاسبية، المجلد 05، العدد 02، 2020.
- بلجودي أحلام، التدابير البنكية في مجال الرقابة على حركة رؤوس الأموال، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 16، العدد 04، 2021.
- تريكي هدى، الشريف بجاوي، السياسة العقابية للمشرع الجزائري في مكافحة ظاهرة الفساد المالي، مجلة افاق علمية، المجلد: 16، العدد: 02، 2024.
- تمار أمين، دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1990.2014)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 01، 2023
- حمادي محمد رضا، علي هشام يوسفات، القيود الواردة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد 07، 2018.
- خلاف فاتح. الغاء قاعدة الشراكة الدنيا (49/51%) في مجال الاستثمارات الأجنبية وفقا للقانون الجزائري، مجلة إيزا للبحوث والدراسات. المجلد 06. العدد 02، 2021.
- خروف منير وآخرون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2000.2017، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 09، 2020.
- درير كمال، صعوبات الاستثمار في الجزائر، مخبر الدراسات القانونية والسياسية. المجلد 06. العدد 02. 2021.

- دغوم هشام، أهمية تطوير قطاع النقل في الجزائر كآلية لترقية مناخها الاستثماري، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 01، 2022.
- زياني زينب، تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناجمة عنها الى الخارج كضمان للمستثمر الأجنبي في الجزائر، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 06، العدد 02.
- زرقط رشيد، دور الإستثمارات العامة في تعزيز البنية التحتية بالجزائر. قطاع الموارد المائية نموذجاً، مجلة الإقتصاد والتجارة الدولية، المجلد 01، العدد 01، 2019.
- سي علي أسماء وآخرون. القاعدة الاستثمارية 51/49 ودورها في تعطيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2000 / 2019)، مجلة الباحث. مجلد 02، العدد (01) 2021.
- سلطاني حميد. الاستثمار الأجنبي في الجزائر من قاعدة الشراكة 49/51 إلى القطاعات الاستراتيجية، مجلة الاجتهاد القضائي. المجلد 12. العدد 2 (العدد التسلسلي 24)، 2020.
- صبيحي شهيناز، مناخ الاستثمار في الجزائر، دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الحوار الفكري.
- حدة طعابة، لحاق عيسى، معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 01، 2019.
- عباس فريد، التسجيل المسبق للاستثمارات طبقاً للقانون 18/22 المتعلق بالاستثمار، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 02، 2023.
- عبد الغني حسونة، حرية إعادة تحويل الأموال الاستثمارية نحو الخارج كضمانة للاستثمار الأجنبي، مجلة الحقوق والحريات، العدد 03، ديسمبر 2016.
- علواني عمار، واقع المناطق الصناعية ومناطق النشاط في الجزائر ودورها في ترقية الاستثمار المحلي . دراسة ميدانية بولاية سطيف .، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2020.
- عزي خليفة، دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1980.2021)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 01، 2023.

- عجابي ريم، النظام القانوني للرقابة على الصرف في مجال الاستثمار في الجزائر، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد 03، 2023.
- قريني فارس، واقع البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجزائر، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد 04، 2019.
- قويدري كمال، بلغيث أمينة، محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الإبداع، المجلد 11، العدد 01، 2021.
- قاشي يوسف، قراءة في النظام الضريبي الجزائري: المعوقات والحلول، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، المجلد 05، العدد 01، 2022.
- كسال سامية، التضخم التشريعي عائق أمام الاستثمار الأجنبي (مستجدات القانون رقم 09/16 لمواجهة هذا العائق)، مجلة صوت القانون، المجلد الخامس، العدد 02، جامعة مولود العماري، تيزي وزو، سنة 2018.
- ليتيم خالد، مسكين عبد الحفيظ، الآثار الاقتصادية للفساد المالي والإداري وجهود الجزائر لمكافحته إشارة إلى ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد، مجلة معارف: قسم العلوم الاقتصادية، العدد 24، 2018.
- لعجال ياسمين، إشكالية الازدواج الضريبي الدولي بين الآثار السلبية وفعالية الحلول الوطنية، مجلة رفات السياسية والقانون، العدد 15، 2016.
- موزاوي عائشة، عبد القادر موزاوي، تأثير حماية حقوق الملكية الصناعية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 2019.
- مشتي أمال، العقار الصناعي والاستثمار في التشريع الجزائري، مجلة صوت القانون، المجلد 09، العدد 02، 2023.
- مكاوي محمد الأمين، اللوجستيك وتحديات التنافسية الدولية "حالة الجزائر"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 06، العدد 01، 2019.
- معطا الله محمد، المناطق الصناعية وأثرها على واقع الصناعة الجزائرية، مجلة آفاق فكرية، العدد 02، 2015.

- نزار رفيق، بشير محمد موفق، تأثير التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة نفطية: باستخدام الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة المتباطئة لاختبار الحدود، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 10، العدد 01، 2023.
- نبق بوبكر، أثر العبء الضريبي على الجباية العادية في النظام الضريبي الجزائري . الضرائب المباشرة نموذجا .، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، 2020.



فهرس المحتويات

الفهرس

- 6..... مقدمة
- 5..... الفصل الأول: المعوقات القانونية والإدارية للاستثمار الأجنبي في الجزائر
- 7..... المبحث الأول: المعوقات القانونية
- 7..... المطلب الأول: قيود التشريع الاستثماري وتأثيره على المستثمرين الأجانب
- 7..... الفرع الأول: قاعدة الشراكة (49/51%) وتأثيرها على جاذبية الاستثمار
- 10..... الفرع الثاني: عدم استقرار القوانين وغموضها
- 12..... الفرع الثالث: مشاكل حماية الملكية الفكرية
- 14..... المطلب الثاني: عائق نزع الملكية
- 14..... الفرع الأول: صور نزع الملكية
- 17..... الفرع الثاني: القيود الواردة على نزع الملكية
- 19..... المبحث الثاني: المعوقات الإدارية
- 20..... المطلب الأول: تعقيد الإجراءات الإدارية
- 20..... الفرع الأول: تعقيد إجراءات التسجيل
- 22..... الفرع الثاني: مشكلة البيروقراطية
- 22..... المطلب الثاني: الفساد الإداري وتأثيره على الاستثمار الأجنبي
- 23..... الفرع الأول: مفهوم الفساد الإداري
- 24..... الفرع الثاني: تأثيره على الاستثمار الأجنبي في الجزائر
- 24..... المطلب الثالث: إشكالية العقار الصناعي
- 25..... الفرع الأول: عدم كفاية الأوعية العقارية

- 26 الفرع الثاني: تداخل الإجراءات الإدارية الخاصة بمنح العقار
- 27 الفرع الثالث: ضعف السياسة التشريعية الموجهة للاستثمار
- 29 خلاصة الفصل الأول
- 30 الفصل الثاني: المعوقات الاقتصادية والمالية للاستثمار الأجنبي في الجزائر
- 32 المبحث الأول: المعوقات الاقتصادية
- 32 المطلب الأول: ضعف البنية التحتية وتأثيرها على الاستثمار
- 33 الفرع الأول: مشاكل النقل واللوجستيك وتأثيره على الاستثمار
- 34 الفرع الثاني: ضعف البنية التحتية الرقمية وتأثيرها على الاستثمار
- 36 الفرع الثالث: محدودية المناطق الصناعية المجهزة للمشاريع
- 37 المطلب الثاني: تحديات سوق العمل والسياسات الاقتصادية
- 37 الفرع الأول: نقص اليد العاملة المؤهلة
- 38 الفرع الثاني: الافتقار لسوق المنافسة
- 39 المطلب الثالث: عدم استقرار العملة والسياسات الاقتصادية
- 39 الفرع الأول: تقلبات سعر الصرف وتأثيرها على الاستثمارات الأجنبية
- 41 الفرع الثاني: تأثير التضخم وعدم استقرار الاقتصاد على الاستثمار
- 44 المبحث الثاني: المعوقات المالية
- 44 المطلب الأول: عراقيل تمويل المشاريع الاستثمارية
- 44 الفرع الأول: إلزامية التمويل المحلي
- 45 الفرع الثاني: تعقيد إجراءات الحصول على القروض الاستثمارية
- 47 المطلب الثاني: النظام الجبائي وتأثيره على الاستثمار

- 47 الفرع الأول: العبء الضريبي المرتفع
- 48 الفرع الثاني: التعرض للازدواج الضريبي
- 50 الفرع الثالث: عدم الاستقرار في التشريعات الضريبية
- 51 المطب الثالث: قيود تحويل الأرباح والإستثمارات الخارجية
- 51 الفرع الأول: القيود المفروضة على خروج رؤوس الأموال
- 53 الفرع الثاني: الرقابة على تحويل عائدات الاستثمار
- 54 الفرع الثالث: تأثيره هذه القيود على جاذبية السوق الجزائرية للاستثمار الأجنبي...
- 56 خلاصة الفصل الثاني
- 57 الخاتمة

المُلخَص

تعتمد مختلف الدول على الاستثمارات المحلية بصفة عامة والأجنبية بصفة خاصة كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، والجزائر كغيرها من الدول تسعى لبناء قاعدة استثمارية محفزة للاستثمارات الأجنبية على وجه الخصوص، ورغم كل ما تملكه الدولة من مساحة شاسعة وإمكانيات هائلة إلا أنه يوجد العديد من المشاكل والعراقيل التي تحول دون تحقيق الهدف المرجو من التعديلات التي تقوم بها الدولة بهدف جذب الاستثمار الأجنبي، إذ حاولنا من خلال دراستنا الإحاطة بمختلف العراقيل التي قد تواجه المستثمر الأجنبي في الجزائر وتؤدي إلى نفوره، حيث لاحظنا وجود العديد من العراقيل في مختلف المجالات منها ما هو قانوني وإداري ومنها ما هو اقتصادي ومالي.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي، المعوقات القانونية، المعوقات الإدارية، المعوقات الاقتصادية، المعوقات المالية.

Abstract:

Countries around the world increasingly rely on both domestic and foreign investment as a fundamental driver of economic growth. Algeria, like many developing nations, aspires to establish an attractive investment climate by offering a range of incentives to foreign investors. Despite its vast territory and significant potential, the country continues to face numerous challenges and barriers that hinder the achievement of its investment objectives. This study aims to examine the various obstacles that impede foreign investment in Algeria. Through our analysis, we identified a series of constraints across multiple domains, including legal, administrative, economic, and financial sectors, all of which contribute to discouraging foreign investors.

Keywords:

Foreign investment, legal barriers, administrative barriers, economic barriers, financial barriers.